وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

قسم : قسم الحقوق

# إشكالية ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق
تخصص: قانون إداري

**إعداد الطلبة:**
**- رحابي ندى رنيم**
**- بودوحة خولة**

**إشراف الأستاذ:**
**- قليل علاء الدين**

**أعضاء لجنة المناقشة**

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| باديس الشريف | محاضر –أ- | جامعة خنشلة | رئيسا |
| قليل علاء الدين | محاضر –أ- | جامعة خنشلة | مشرفا ومقررا |
| خليفي وردة | محاضر –أ- | جامعة خنشلة | عضوا ممتحنا |

**السنة الجامعية:**
**2025/2024**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وبه نستعين

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا المشرف على ما قدمه

من توجيهات.

كما نتوجه بخالص الشكر إلى لجنة المناقشة الموقرة

ولا يفوتنا أن نشكر أساتذة كلية الحقوق بجامعة عباس لغرور

خنشلة كل باسمه ومقامه على ما بذلوه من علم وجهد

ولكل من ساعدنا وساندنا من قريب أو بعيد، نقول لكم

منا أصدق عبارات الشكر والتقدير.

# إهداء

إلى كل من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار.

من استمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

... والدي ...

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها

... والدتي ...

إلى قرة عيني، وضلعي الثابت وأمان أيامي

... إخوتي ...

إلى من كانت وطنا رباني، لولا حنانك ودعائك، ماكنت حيث أنا اليوم

... جدتي...

إلى من كانت لي أما ثانية بقلبها وحنانها من البداية ومازالت الحضن الثابت

... حياة ...

إلى رفيقات السنين صديقات الشدائد والأزمات، عوني وسندي في كل طريق

... خالاتي ...

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته

وها انا اليوم اكملت هذه الثمرة بفضله

سبحانه وتعالى

أنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

الحمد لله رب العالمين

ندى رنيم

# إهداء

يعود الفضل بعد الله تعالى في إنجاز هذه المذكرة إلى والدي الكريمين

إلى أمي الغالية، التي تعبت من اجلي وسهرت لتسعدني.

وإلى أبي الذي انشقت يداه في سبيل رعايتي وبذل من اجلي الكثير

وإلى اختي التي أراها دائما مصدر إلهام وتفوق، تحقق أحلامها بثبات وأمل

إلى كل أصدقائي وزملائي كل باسمه ممن كانوا سندا ومصدرا دعم في كل لحظة.

**خولة بودوحة**

# مقدمـــــة

**مقدمة:**

تعد الديمقراطية منت أبرز المفاهيم السياسية التي شغلت الفكر الإنساني منذ القديم، حيث شكلت نموذجا مثاليا للحكم القائم على سيادة الشعب، وركيزة أساسية لبناء أنظمة سياسية تؤمن بالمشاركة، العدالة، واحترام الحقوق والحريات فالديمقراطية بمختلف أشكالها، تهدف إلى تمكين المواطنين من التعبير عن إرادتهم والمساهمة في تسيير شؤونهم العامة، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم.

مرت الديمقراطية بتطورات متعددة على مر الزمن، ومن أبرز هذه التطورات الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على انتخاب المواطنين لممثلين يتخذون القرارات نيابة عنهم، أما الديمقراطية شبه المباشرة، التي تعرف اليوم بالديمقراطية التشاركية، فهي تقوم على انتخاب ممثلين يعبرون عن مصالح الشعب ويشاركون في اتخاذ القرارات من خلال اشراك المواطنين في عملية صنع القرار.

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أبرز المفاهيم التي شهدت اهتماما متزايد في السنوات الأخيرة. نظرا لما تتيحه من آليات جديدة لمشاركة المواطنين في الشأن العام، فهي لا تهدف إلى إلغاء لاديمقراطية التمثيلية، بل تسعى إلى تجاوز نقائصها من خلال إشراك فعلي ومباشر للأفراد في صنع القرار، لاسيما على المستوى المحلي، مما يساهم في تعزيز الشفافية وتحقيق تنمية اكثر عدالة وفعالية.

شهدت الجزائر اهتماما متزايدا بالديمقراطية التشاركية بعد الإصلاحات السياسية التي جرت سنة 2011 والتعديل الدستوري 2020 الذي يقوم على تعزيز الشفافية والمشاركة الشعبية في صنع القرار، وذلك في إطار تعزيز الحوكمة الرشيدة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين في العملية السياسية، وبعد الإصلاحات سالفة الذكر، جاء قانون البلدية 11-10 وقانون الولاية 12-07 ليكرس بشكل أكبر مبدأ الديمقراطية التشاركية والتسيير اللامركزي، حيث تم التأكيد

علـى ضـرورة اشـراك المـواطنين بشـكل فعـال فـي اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالشـأن المحلـي، كمـا تـم تعزيـز صـلاحيات المجـالس الشـعبية البلديـة والولائيـة، حيـث أصـبح لهـذه المجـالس دور أكبـر فـي تخطـيط وتنفيـذ المشـاريع المحليـة، مـا يعـزز اللامركزيـة في تسيير الشؤون المحلية.

**أهمية الموضوع:**

تكمـن أهميـة موضـوع الديمقراطيـة التشـاركية فـي كونهـا آليـة فعالـة تتـيح للمـواطنين التفاعـل المباشـر والفعـال فـي عمليـات صـنع وتنفيـذ القـرارات المحليـة خاصـة ذات البعـد التنمـوي، فهـي تسـاهم فـي تعزيـز الشـفافية والمشـاركة السياسـية، ممـا يعـزز مـن دور المـواطن فـي إدارة الشـؤون المحليـة بشـكل أكثـر كفـاءة وفعاليـة، كمـا أنهـا تساهم في بناء الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضع إلى عدة أسباب يمكن تقسيمها كالآتي:

**الأسباب الذاتية:**

- الرغبة بتقديم الجديد بخصوص هذا موضوع التشاركية المحلية.
- الإهتمام المتزايد بفكرة المقاربة التشاركية على مستوى الساحة الوطنية.

**الأسباب الموضوعية:**

- توافر مادة علمية مقبولة سمحت لنا بالبحث في الموضوع
- شمول موضوع المذكرة لمجال التخصص (قانون إداري)

**إشكالية الدراسة:**

رغـم تبنـي الجزائـر لمبـدأ الديمقراطيـة التشـاركية ضـمن اصـلاحاتها القانونيـة والمؤسسـاتية، خاصـة علـى المسـتوى المحلـي، إلا أن ممارسـتها علـى أرض الواقـع لا تـزال تعـاني مـن عـدة اخـتلالات، ومـن هـذه المنطلقـات يمكـن صـياغة الإشـكالية التالية:

مـــاهي الآليـــات المثلـــى الكفيلـــة بتجســـيد الديمقراطيـــة التشـــاركية علـــى المســـتوى المحلي خاصة في ظل المعوقات التي تواجه فواعل المجتمع المدني ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل في:

- ماذا يقصد بمفهوم الديمقراطية التشاركية؟
- ماهي الآليات التي يمكن من خلالها تجسيد الديمقراطية التشاركية؟
- ماهي المعوقات التي تعيق ممارسة الديمقراطية التشاركية؟

**أهداف الدراسة:**

يهدف هذا البحث المتواضع إلى تحقيق مجموعة من الغايات من بينها:

- الإجابـة علـى الإشـكالية المطروحـة والإحاطـة بمختلـف المسـائل والإشـكالات التي تثيرها.
- الكشـــف عـــن الآليـــات المعتمـــدة فـــي الديمقراطيـــة التشـــاركية، والأهـــداف المرجوة منها، ومدى فاعليتها.
- تشخيص التحديات والصعوبات التي تعيق تفعيل الديمقراطية التشاركية.
- محاولة إعطاء بعض الحلول والمقترحات لتجاوز تلك المعوقات.

**منهج الدراسة:**

تـم الاعتمـاد فـي هـذه الدراسـة علـى كـل مـن المـنهج الوصـفي فـي (الفصـل الأول) مـن خـلال عـرض مختلـف المفـاهيم المتعلقـة بالديمقراطيـة التشـاركية المحليـة، أمـا المـنهج التحليلـي فـي (الفصـل الثـاني)، لعـرض وتحليـل المعوقـات التـي تواجـه الديمقراطية التشاركية المحلية، ثم اقتراح حلول لتجاوزها.

**الدراسات السابقة:**

ونحن بصدد انجازنا لهذا الموضوع صادفتنا مجموعة من الدراسات السابقة ونذكر منها:

– **الدراسة الاولى:** هذه الدراسة عبارة عن أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، من إعداد قاضي خيرالدين تحت عنوان: الديمقراطية التشاركية و تفعيل الحوكمة في الجزائر، حيث انتقت هذه الدراسة الإطار المفاهيم للديمقراطية التشاركية. مبرزة آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية و أسس الديمقراطية التشاركية ، كما تناولت تفعيل الديمقراطية التشاركية و تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر، واختلفت هذه الدراسة في التنظيم المحلي و الديمقراطية التشاركية في الجزائر . كما تميزت بإعطائها نماذج عن الديمقراطية التشاركية، وهو ما يمنح الدراسة طابعا تطبيقيا يمكن من الربط بين النظرية والممارسة.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستي من حيث التحديات التي تعيق تطبيق االديمقراطية التشاركية فركزت على تفعيل الديمقراطية التشاركية من أجل تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر دون السعي إلى استشراف الحلول و الآفاق لتكريس الديمقراطية التشاركية بشكل فعال على مستوى الجماعات المحلية.

– **الدراسة الثانية:** هذه الدراسة عبارة عن اطروحة دوكتوراه من إعداد حناشي يمينة تحت عنوان: "إشكالية تكريس الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر"، حيث تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية اما الفصل الثاني: واقع الديمقراطية التشاركية للجماعات المحلية والفصل الثالث: الفواعل المحلية ودورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية والفصل الرابع الحوكمة المحلية كإطار لتجسيد الديمقراطية التشاركية، حيث تقوم هذه الدراسة على تحليل وتقييم آليات وتجليات الديمقراطية التشاركية في

تسيير الشأن المحلي العام حيث طرحت الإشكال التالي: كيف يمكن تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر؟.

حيث اختلفت هذه الدراسة على دراستنا فقد تناولت فصلين الفصل الأول الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية المحلية، اما الفصل الثاني معوقات الديمقراطية التشاركية المحلية وسبل تفعيلها، وقمنا بطرح الإشكالية التالية: ماهي الآليات الممثلة لتجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي خاصة في ضل المعوقات التي تواجه فواعل الديمقراطية التشاركية؟.

حيث تقوم دراستنا على محاولة فهم الإشكاليات التي تعترض ممارسة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

**صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا هي:

– صعوبة التحكم في تنزيل المادة العلمية وتوزيعها في كم معين من الصفحات.

– تغيير نمط التهميش في آخر السنة الذي حلق نوع من الإرتباك والتوتر.

**خطة الدراسة:**

وللإجابة على إشكاليتنا ارتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين وكل فصل إلى مباحث وهي كالتالي:

تناولنا في الفصل الأول والمعنون تحت: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر حيث قسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الاول إلى ماهية الديمقراطية التشاركية المحلية، وفي المبحث الثاني أوردنا فيه مبررات دسترة الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر.

اما فيما يخص الفصل الثاني فقد أدرجنا فيه معوقات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها حيث ينقسم إلى مبحثين، المبحث

الاول بعنـوان معوقـات تكـريس الديمقراطيـة التشـاركية المحليـة فـي الجزائـر والمبحـث الثـاني معنـون بحلـول وآفـاق للتكـريس الأمثـل للديمقراطيـة التشـاركية المحليـة فـي الجزائر.

# الفصل الاول

## الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر

تعتبر الديمقراطية التشاركية المحلية أحد ابعاد الديمقراطية المحلية. حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكامة الرئيسية. إذ تهدف الى إشراك المواطنين في تحديد سياسات الدولة المختلفة، فالديمقراطية تعد آلية في نظام الحكم، وركيزة من ركائز حقوق الانسان، فهي ليست هدفا بحد ذاتها. بل وسيلة فعالة لتنظيم شؤون الدولة، وضمان العيش بسلام. مع الحفاظ على كرامة الانسان وحريته. وعلى هذا الاساس يتمحور الفصل في المبحثين التاليين:

**المبحث الاول: ماهية الديمقراطية التشاركية المحلية.**

**المبحث الثاني: مبررات دسترة الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر.**

## المبحث الاول: ماهية الديمقراطية التشاركية المحلية.

تعد الديمقراطية نظام سياسي يشارك فيه المواطنون، إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلين، وقد تطورت من الديمقراطية المباشرة في العصر اليوناني إلى الديمقراطية التمثيلية ثم إلى الديمقراطية التشاركية التي تهدف إلى زيادة مشاركة الأفراد في الشؤون العامة. ومع التطورات الحديثة، ظهرت عدة انظمة متشابهة في العصر الحديث، بما في ذلك الحكم الرشيد لضمان العدالة والحقوق. أما بالنسبة لمفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية في يومنا هذا قد اختلف كثيرا. حيث سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب : مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية(المطلب الأول)،أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية و أسسها(المطلب الثاني)،آليات الديمقراطية التشاركية المحلية(المطلب الثالث).

### المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية.

يتناول هذا المطلب تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية وخصائصها بحيث قد تم تخصيص الفرع الأول لتعريف الديمقراطية التشاركية المحلية. الفرع الثاني تحت عنوان خصائص الديمقراطية التشاركية المحلية.

#### الفرع الاول: تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية.

يتناول الإطار المرجعي للديمقراطية التشاركية تحليل مكوناتها الأساسية من خلال تفكيكها إلى عنصرين رئيسيين: الديمقراطية من جهة، والتشاركية او المشاركة من جهة اخرى. حيث تتضمن الديمقراطية البعدين السياسي والفلسفي اللذين يحددان طبيعتها[1]، بينما ترتبط المشاركة كقيمة أساسية بالحياة الديمقراطية العامة.

[1]– حناش، يمينة. *إشكالية تكريس الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، تخصص سلطة سياسية و حوكمة محلية ،جامعة قسنطينة03،الجزائر، 2019–2020، ص48.

**أولا: المدلول اللغوي:**

**1- الديمقراطية:**

الديمقراطية تعتبر نظام حكم يستند إلى مبادئ سيادة القانون، والمساوات، مع الحفاظ على حقوق الإنسان، وتوفير التعددية السياسية، وتداول السلطة بشكل سلمي. كما تتطلب وجود مجتمع مدني منظم ومهيكل يساهم في تحقيق التوازن بين القاعدة الشعبية والسلطة. إن توسيع المجال الديمقراطي يتيح إنشاء فضاء للمجتمع المدني، مما يساهم في تطور ونمو العلاقات الإجتماعية، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية الخاصة، والمؤسسات غير الحكومية، والعلاقات الأسرية، والحياة الشخصية. هذا الأمر يفتح آفاق واسعة للحريات ضمن إطار صحي، مما يساهم في تطوير حقوق الإنسان وتحقيق مبدأ الإعمار الذي يتسم بالعدالة وعدم التمييز[1].

**2- التشاركية:**

تعتبر المشاركة عنصرا حيويا يساهم به الأفراد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في مجموعة متنوعة من الانشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تبنى هذه المشاركة على أساس التعاون المستمر مع الآخرين بهدف الوصول إلى الاهداف المشتركة. وتعد المشاركة تجسيدا للتفاعل النشط بين الأفراد والجماعات. إذ تشمل عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع والمساهمة في عمليات التخطيط والادارة. علاوة على ذلك، ينظر إلى المشاركة على أنها مبدأ أساسي في الانظمة الديمقراطية حيث تعزز من دور المواطنين في إدارة الشؤون

[1]- روباش، سمراء. "تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من خلال تجارب دولية لتحقيق الامن البيئي"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، م.09، ع.01،الجزائر، 2025، ص119.

العامة من خلال المشاركة في عملية التصويت والترشح للمناصب، بالإضافة إلى التفاعل في النقاشات والحوار الاجتماعي[1].

**3-المحلية:**

هذا المصطلح يعني الإطار الجغرافي الذي يتألف من عدة وحدات نتيجة التقسيمات الإدارية وبالتالي يشير إلى المنطقة الإقليمية الأقرب إلى السكان أو التي تضمهم وقد تكون المساحات المعيشية مرتبطة بعوامل جغرافية طبيعية أو بشرية المنشأ، وقد يكون لها طابع قبلي يعكس الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لسكانها[2].

**ثانيا: المدلول الاصطلاحي:**

**1- الديمقراطية التشاركية:**

عرفها عدة باحثين على انها:

- تعريف "ماري هيلان" و"إيفاس سنطومي": «الديمقراطية التشاركية تمثل تداخل الأشكال التقليدية للحكومة التمثيلية مع آليات الديمقراطية المباشرة و غير المباشرة»[3].

-تعريف الباحث "جيمس أندرسون": «تعد الديمقراطية التشاركية إطار يجمع بين مجموعة من الفاعلين، غير الرسميين، مثل المواطنين و الأحزاب السياسية و جماعات المصالح. يمكن تلخيص المقاربة التشاركية، بوصفها إحدى الآليات المفاهيمية للديمقراطية التشاركية، في عبارة "العمل مع" بدل "العمل من أجل".

---

[1]- عيساوي، عزالدين." الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية"، *المجلة الاكاديمية للبحث القانوني*، جامعة بجاية، م12.، ع02. ،الجزائر، 2015، ص220.

[2]- دندان،بختة، "تجليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة مصطفى اسطنبولي -معسكر-، م. 15، ع.01،الجزائر، 2022، ص1184.

[3]- قاضي خيرالدين. *الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، جامعة وهران 02، الجزائر، 2018-2019،ص22.

تعتبر هذه المقاربة أفقية، حيث تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للمواطنين من خلال الدعوة إلى فك الارتباط بالدولة، ومساعدة المواطنين في مواجهة جميع أشكال الفقر و التهميش. كما تضمن هذه المقاربة تعزيز مستوى التنمية الذاتية للمواطنين و للأجيال القادمة»[1].

-الباحث "الأمين شريط": «أنها شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بها، أي أنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار و النقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك»[2].

**2- الديمقراطية المحلية:**

تهدف الديمقراطية المحلية إلى إنشاء هياكل جديدة تسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية التشاور وتمنحهم الحق في الحصول على المعلومات وتكافؤ الفرص والحقوق.

وتتيح الديمقراطية المحلية للمواطنين المشاركة في انتخاب المجالس المنتخبة ومتابعة المشاريع المنجزة محليا. وتقييم مشاركتهم الفعلية في صنع القرار.

وتتطلب هذه العمليات في المجتمعات المحلية مزيدا من المساءلة والانفتاح على المواطنين وثقافة الاستماع والتبادل وإشراك المجتمع المدني. فالتخلي التدريجي عن السلطة المركزية واعطاء الاولوية لعمليات صنع القرار المحلي أمر ضروري، خاصة في ضوء الإصلاحات السياسية التي تزيد من أهمية الاستثمار اللامركزي لمواجهة التحديات الاجتماعية.[3]

---

[1]-- حناش، يمينة.المرجع السابق، ص50.

[2]- تكوك،خيرة، "واقع الديمقراطية التشاركية بين التشريع والتطبيق في التجربة التونسية وآفاقها المستقبلية"، *مجلة المعيار*، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة-، م.29، ع.01، الجزائر، 2024، ص848.

[3]- أزروال، يوسف. "اللامركزية والانتقال إلى الحكم المحلي -بتوتس- المرتكزات القانونية والسياسية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، جامعة تبسة، م. 08، ع.03،الجزائر ، 2021، ص708-710.

- انطلاقا من التعاريف السابقة المتطرق لها نستنتج:

**3- الديمقراطية التشاركية المحلية:**

تشير الديمقراطية التشاركية المحلية إلى التركيز على المشاركة المستمرة في المناقشات والقضايا المجتمعية وصنع السياسات المحلية. فهي تتجاوز حق المواطنين في انتخاب ممثليهم إلى تأكيد حق السكان في الحصول على المعلومات بالإضافة إلى الاستشارة والمشاركة الفعالة في المشاورات واتخاذ القرارات. فهدفها هو إشراك المواطنين في عملية صنع القرار العام. وبالتالي، تعتبر هذه العملية جماعية لصنع القرار وترتبط بعدة عوامل متداخلة. بما في ذلك التمثيل الديمقراطي وامتلاك المواطنين لسلطة اتخاذ القرار المتعلقة بالسياسات المقترحة، إلى جانب التركيز على الدور الحيوي للسياسة الإدارية يمكن للناخبين متابعة أداء السياسيين ببساطة عبر مقارنة مقترحات المواطنين بالسياسات الإدارية السائدة. ونتيجة لذلك، يصبح سلوك السياسيين في هذا النظام محكوما بمدى اختيارات المواطنين وتأثيرهم على السياسات، فضلا عن مشاركتهم المباشرة في تحديد الاولويات الاجتماعية. تتجلى التجربة الحقيقية للديمقراطية بشكل رئيسي من خلال عمليات الموازنة التشاركية على مستوى المدن.

كما تتطلب عملية التنمية المحلية إصلاحا شاملا للسياسات ونظم الإدارة المحلية والبيئية، في سبيل تعزيز الديمقراطية وكفاءة الأداء، وهو ما يستلزم حوارا بناء بين السياسيين على المستوى المحلي وتفعيل الشراكات العامة.

**الفرع الثاني: خصائص الديمقراطية التشاركية المحلية**

إن تأسيس الديمقراطية التشاركية في مختلف المجتمعات يتسم بعدة خصائص جوهرية، و يهدف إلى تحقيق غايات معينة تسعى الدول من خلالها إلى الانتقال من أنظمة الاستبداد إلى فضاءات الديمقراطية و الحرية. و سنتناول هذا بالتفصيل في هذا الفرع.

-تتيح الديمقراطية التشاركية التعاون بين النخب السياسية، حيث يمكن أن تتباعد هذه النخب أو تتصارع فيما بينها من خلال آليات التصويت التقليدية في الديمقراطية غير التشاركية. مع ذلك، يمكنها من خلال التشارك أن تتعاون و تجمع جهودها عبر هذا الأسلوب الديمقراطي.

-تعتبر الديمقراطية التشاركية وسيلة للحفاظ على النظام، إذ يشعر الجميع بأنهم جزء من التزام مشترك، مما يدفعهم لبذل جهود خاصة للحفاظ على هذا التشارك الذي يعتبر ضمانة لتحقيق المصالح المشتركة.

-احترام الشرعية في هذا السياق يضمن عدم شعور أي طرف بالإقصاء أو التهميش، بل يعزز من إحساسهم بأهمية جهودهم و دورهم في بناء المجتمع. حيث تسعى الديمقراطية التشاركية إلى إشراك المواطنين في صناعة القرار و تأثيرهم المباشر فيه.

-تتميز الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر و النشط بين المواطنين و نوابهم، فضلا عن تفاعل المواطنين مع مشكلاتهم و السعي لإيجاد الحلول المناسبة للتحديات المطروحة على المستوى المحلي[1].

-تؤدي المجالس المحلية المنتخبة دورا رئيسيا في تفعيل آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية، و هو الدور المخصص لها نظرا لأن الغاية الأساسية هي تنفيذ سياسات الدولة على المستوى المحلي و تجسيد البرامج المحددة ضمن إطار التنمية المحلية، مما يضمن خدمة المواطن و تلبية متطلباته اليومية.

-تساهم المجالس المحلية المنتخبة في بناء نقاشات مفتوحة لمعالجة القرارات على المستوى المحلي و تبادل وجهات النظر من خلال استعراض مجموعة من المقترحات البناءة ضمن إطار التنظيم الديمقراطي و الاستشاري.

[1]- قتال، جمال. نذير، شوقي. "الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والاهمية"، *مجلة مدارات سياسية*، جامعة غرداية، م. 03، ع. 01، ، الجزائر،2019، ص62.

-تعتبر الديمقراطية التشاركية أسمى من الديمقراطية التمثيلية، حيث غنها تستند إلى أساس ديمقراطي سليم يعتمد على المواطن و يمنحه القيمة الفعلية الذاتية للمشاركة، جنبا لإلى جنب مع الدولة. فالدولة وحدها لا تستطيع تحقيق التطور دون المواطن، و المواطن بدوره لا يمكنه بناء الحضارة دون الدولة. و هذا يعني أن مساهمة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهمهم تعد جوهر الديمقراطية[1].

**المطلب الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية وأسسها.**

تسعى الديمقراطية التشاركية المحلية إلى تعزيز المشاركة المباشرة للمواطنين في صياغة المقترحات والقرارات الاستشارية والسياسات العامة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والثقافية. ولا تقتصر أسسها على التصويت والانتخابات، بل تعتمد على الحوار المستمر والمشاركة الفعالة في مناقشة القضايا العامة وصنع القرار بشأنها.

كما تتميز بإضفاء بعد فلسفي لمعالجة القضايا الاجتماعية من خلال النقاش المفتوح والعام، مما يعزز إشراك المجتمع في العملية الديمقراطية على المستوى المحلي. ومن هذا الصدد نقوم بعرض أهداف وأسس الديمقراطية التشاركية المحلية فيما يلي:

**الفرع الاول: أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية.**

نستعرض اهم اهداف الديمقراطية التشاركية المحلية في ما يلي:

-تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات السياسية و إدارة الشؤون المالية.

-تعزيز علاقة الثقة بين المواطنين و السلطات المحلية، مما يساهم في تحسين المصداقية.

[1]- خليفي، وردة." آليات تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" ، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*|، جامعة خنشلة، م. 10، ع.02، 2023،الجزائر، ص365-366.

-تعزيز مفهوم المواطنة النشطة و المستنيرة، مما يعني تمكين المواطنين من فهم القيود و المعوقات و جعلهم جزءا من عملية اتخاذ القرار.

-تسهيل الحوار و حل النزاعات بين السلطات و المجتمع المدني.

-تقاسم مسؤوليات التنمية الحضرية، حيث تعد هذه المسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية[1].

-تهدف إلى تعزيز غدارة الشؤون المحلية لتحسين فعالية اتخاذ القرارات و تقليل النزاعات المرتبطة بالحلول المطروحة.

-تساهم الديمقراطية التشاركية في تحسين السياسات و أداء الإدارة المحلية من خلال تعديل السياسات و البرامج الحالية، مما يؤدي إلى التخلي عن بعض الطرق التقليدية بفضل مشاركة المواطنين و متابعتهم للقرارات المتخذة.

-تمنح الديمقراطية التشاركية الأفراد في المجتمع فرصة لتحقيق أهدافهم، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة القضايا المجتمعية و الوصول إلى حلول أفقية[2].

من هذا المنبر نستنتج أن الديمقراطية التشاركية المحلية تهدف إلى تعزيز إدارة الشؤون المحلية لتحسين فاعلية اتخاذ القرارات و تقليل النزاعات المتصلة بالحلول المقترحة. حيث تساهم الديمقراطية التشاركية في تحسين السياسات و أداء الإدارة المحلية عبر تعديل السياسات و البرامج الراهنة، مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض الطرق التقليدية بفضل مشاركة المواطنين و متابعتهم للقرارات المتخذة. كما أنها تمنح الأفراد في المجتمع فرصة لتحقيق أهدافهم، مما يعزز من قدرتهم على مواجهة القضايا المجتمعية و الوصول إلى حلول توافقية[3].

---

[1]- خيذر، جميلة. "مستلزمات وآليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*، جامعة تيزي وزو ،م. 10، ع.02، جامعة تيزي وزو، 2022،الجزائر، ص111-112.

[2]- خليفي، وردة." المرجع السابق، ص366.

[3]- درقان،نادية. "الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية"، *مجلة أبعاد*، جامعة وهران02، م. 05، ع.01، الجزائر ،2019، ص23.

**الفرع الثاني: أسس الديمقراطية التشاركية المحلية.**

نتطرق في هذا الفرع إلى أسس الديمقراطية التشاركية المحلية.

**أولا: تأكيد سيادة الشعب و سلطته:**

يجب أن يتمتع الشعب بكامل السيادة، و أن تصان حقوقهم في ممارسة مهامهم، بإعتبارهم مصدر السلطة. كما ينبغي أن تكون السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب، و أن يشارك الشعب في صياغة القوانين و تنفيذها بما يخدم حقوقهم و يصونها[1].

**ثانيا: التعدد التنظيمي المفتوح:**

من الضروري تكريس و حماية حرية إنشاء الأحزاب و المنظمات و الجمعيات السياسية، لتكون وسيلة تواصل بين المواطن و السلطة، و ذلك من أجل تجنب احتكار السلطة و القرارات من قبل فئة معينة[2].

**ثالثا: تعميق مفهوم المواطنة:**

تعتبر المواطنة الرابط الإجتماعي و السياسي الذي يجمع الأفراد بالدولة، مما يمكنهم من ممارسة جميع حرياتهم و التزاماتهم المدنية و السياسية. و مع ذلك، لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية، بل تشمل أيضا الإجراءات و العمليات الفعلية التي يمارسها المواطنون في الديمقراطية التمثيلية. تمارس المواطنة بشكل سلبي من خلال قبول القواعد و الوفاء بالالتزامات و المشاركة السياسية عبر التصويت. على النقيض من ذلك تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية إلى السلوك النشط للمواطنين، الذين يعبرون عن آرائهم بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية، و يساهمون في الحياة المحلية و إدارة المدينة.

---

[1]– مقورة، مفيدة. "الديمقراطية التشاركية، توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد" *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الأغواط، م.05، ع.01، الجزائر، 2019، ص227.

[2]–نفس المرجع،ص228.

يعتبر التزام جميع المواطنين أمرا جوهريا للديمقراطية التشاركية، و يرتبط بالواقع السياسي و الدوافع و المصالح الشخصية، حيث يمكن أن يصبح سكان المدينة مواطنين فاعلين من خلال الانضواء تحت مجموعات منظمة داخل المجتمع المدني للدفاع عن مصالحهم[1].

**رابعا: تحقيق العدالة الإجتماعية:**

تعتبر من الصفات الأساسية لأي نظام سياسي، فهي الإرادة الثابتة و الأبدية لمنح كل فرد ما يستحقه. عادة ما تعرف بأنها: "إعطاء كل ذي حق حقه"، بما يتضمنه ذلك من توزيع الحقوق على الأفراد المتساوين في الظروف دون تمييز. وبالتالي: هناك تصوران رئيسيان لها. أحدهما مبني على الاستحقاق، والآخر يركز على المساواة. بحيث يجب أن تتناسب المواقف الاجتماعية والمزايا المادية لكل شخص مع معايير الاستحقاق قدر الإمكان، كما يجب أن تشبع حاجات الأفراد بطريقة متساوية دون تمييز في الحقوق و الواجبات[2].

**خامسا: التداول على السلطة:**

و الذي يشير إلى الخلافة السياسية، يعني انتقال و تداول السلطة بين الحكام والأفراد، أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية، أو بين النخب السياسية المتتابعة، على أكثر من مستوى. بما في ذلك الجهاز الحكومي و

---

[1]- "الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس"، ص20.

http:// www.crimarseille.org/sites/default/filles/newsite/ARABE-Democratie-locale. Et Participation. Citoyenne 2014..11:22 تاريخ الإطلاع عليه28أفريل 2025 الساعة

[2]- صلاح احمد ،هاشم." العدالة والمجتمع المدني "حالة مصر"، ص43-44.

https://www.mobt3ath .com/uplode/book/book-11796.pdf. 2025 تاريخ الإطلاع عليه 28أفريل الساعة 12:03.

الإداري و الجيش وغيرها، يتم ذلك وفقا لمبدأ الديمقراطية و طبقا للشرعية الدستورية و القانونية على مختلف مستويات السلطة[1].

**المطلب الثالث: آليات الديمقراطية التشاركية المحلية.**

لا يمكن تحقيق الديمقراطية الحقيقية، خاصة في ظل أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تتطلب آليات المشاركة الديمقراطية، وفي عام 2020 اعتمدت الهيئة الدستورية الجزائرية تعديلا دستوريا يهدف إلى تعزيز الديمقراطية وتشجيع التكتلات الديمقراطية المستقلة والأحزاب السياسية. هذا ما يدفع لتعدد الأليات التي تجسد مبدأ المشاركة في صنع القرار المحلي وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها. وهذا ما سنعرضه في هذا المطلب:

**الفرع الأول: الاستفتاء الشعبي المحلي.**

تتميز الاستفتاءات بأوسع قاعدة مشاركة، حيث أن حق المشاركة فيها مكفول لجميع السكان المحليين دون استثناء[2]، ولكن من ناحية أخرى نادرا ما يتم اللجوء إليها لأنها مكلفة جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية. كما أن هناك فرصة لاعتماد الاستفتاءات على مستوى الأقاليم والبلديات، والتي تم اعتمادها وتقديرها بشكل كبير في الدول المتقدمة.

وهذا مانصت عليه المادة 13من المرسوم التنفيذي رقم 13-105 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي على أن: "جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجلسات المغلقة، وهي مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة المبرمجة".

---

[1]– قوادرية،بورحلة. "التداول السلمي على السلطة"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة الجزائر ،ع.06، الجزائر ،ص58-59.

[2]– بن حدة، باديس. "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة تبسة، ع.10، الجزائر،2017، ص 290.

كما نص كذلك قانون الولاية 12-07 على إلزامية أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية[1]. ولذلك شدد النواب على ضرورة أن تكون المجالس مفتوحة للجمهور من أجل توسيع نطاق الرقابة الشعبية على انشطة المجالس الشعبية البلدية، وشدد المشرع على ضرورة إعلام المواطنين بمواعيد اجتماعات المجلس وأن تتخذ المجالس الشعبية البلدية كافة التدابير لاطلاع المواطنين على مشاكلهم والتشاور معهم حول خيارات واولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وفي هذا المجال على وجه الخصوص يمكن استخدام الوسائل الإعلامية.

**الفرع الثاني: المبادرة الشعبية**

المبادرة الشعبية هي آلية يمكن بموجبها لأي مواطن تقديم اقتراح، ومن خلال جمع عدد معين من التوقيعات، يمكن نقل الاقتراح إلى مرحلة الاستفتاء. لا تضمن هذه الآلية مشاركة عامة واسعة النطاق فحسب، بل تغرس أيضا روح المبادرة بين المواطنين وتقترح أن يصوت المواطنون على القضايا التي يعتبرونها مهمة بالنسبة لهم وليست مدرجة على جدول أعمال حزبهم السياسي[2].

وقد جاء في قانون البلدية 11-10 أنه بإمكان كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وكذلك القرارات البلدية، كما يمكن لكل من له مصلحة الحصول على نسخة من هذه المداولات والقرارات[3].

وجاء في قانون الولاية 12-07 في المادة 03 أكدت على انه يحق لكل شخص له مصلحة أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي وأن يحصل على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفقته[4].

[1]- خليفي، وردة. المرجع السابق ، ص 369.

[2]- بن حدة، باديس. المرجع السابق، ص 290.

[4]- بن حدة، باديس. المرجع السابق، ص 290.

**الفرع الثالث: تقديم العرائض**

هذه الآلية معروفة منذ زمن طويل في النظام الملكي البريطاني. حيث في سنة 1215، اعترف بحق تقديم العرائض للملك مما يسمح للأفراد برفع التظلمات أمام المحاكم، وقد أصبح هذا المبدأ أساسا للحق في تقديم العرائض ذات الطابع العام وفي المسائل ذات المصلحة العامة. وتطورت إلى تشريع ينظم الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العامة والشروط التي يمكن بموجبها ممارسة هذا الحق[1].

**الفرع الرابع: الميزانية التشاركية**

الموازنة التشاركية هي عملية تشاور ديمقراطي يقرر فيها الجمهور العام ميزانية البلدية وكيفية تخصيص الميزانية العامة. وتعتبر هذه الآلية من أفضل ممارسات الحكومة التشاركية، خاصة على المستوى المحلي، لما لها من أثر ملموس على واقع المواطنين، حيث تشجعهم بشكل مباشر على المشاركة في الشأن العام وتحفيزهم في بعض الحالات على دفع الضرائب[2].

**الفرع الخامس: استعمال التكنولوجيا الحديثة**

مع ظهور الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة، ظهر عدد من المبادرات التي تعتمد على هذه التقنيات الجديدة لإرساء مبدأ المشاركة، مما يتيح للجميع التعبير على آرائهم أينما كانوا. ولهذا السبب، انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة العرائض الإلكترونية في جميع أنحاء العالم، كما تم اعتماد التصويت الالكتروني في العديد من الدول. أما في الجزائر فإن محاولات إرساء حكومة إلكترونية أقرب إلى المواطن يتم تنفيذها خطوة بخطوة في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي كجزء تكنولوجيات

[1]– خليفي، وردة. المرجع السابق، ص 370.

[2]–مقورة، مفيدة. المرجع السابق، ص300.

الإعـــلام والاتصـــال إحـــدى الوســـائط التـــي تنقـــل المضـــمون الـــذي تقتضـــيه مبـــادئ الديمقراطية[1].

[1]– خليفي، وردة. المرجع السابق،ص374.

## المبحث الثاني: مبررات الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر مقاربة جديدة تهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام، وقد برزت كضرورة ملحة لمواكبة التحولات الاجتماعية وتحقيق تنمية محلية فعالة. وعليه سنتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب تتمثل في:

المطلب الأول: دوافع تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: آثار دسترة الديمقراطية التشاركية المحلية.

المطلب الثالث: فواعل الديمقراطية التشاركية المحلية.

### المطلب الأول: دوافع تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

تكتسي الديمقراطية التشاركية أهمية بالغة على الصعيد المحلي، حتى أضحت ضرورة من اجل تحقيق التنمية الشاملة على مستوى الجماعات المحلية، فترى ماهي أبرز الدوافع التي أدت إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

#### الفرع الاول: أزمة الديمقراطية التمثيلية

إن الأخذ بالديمقراطية التشاركية والدعوة إليها جاء نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء من الناحية المحلية أو البرلمانية، خاصة ان دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب[1].

#### الفرع الثاني: العزوف عن ممارسة حق الانتخاب

الامتناع عن التصويت في الغنتخاب يكون بالإحجام عن المشاركة بإبداء الرأي او الاختيار من البدائل المطروحة للتصويت عليها، وهو يختلف عن

[1]– قتال، جمال. نذير ،شوقي. المرجع السابق،ص61.

التصويت الاحتجابي الذي يدلي فيه الناخب عمدا بصوت غير صحيح لا يمكن احتسابه، بعمل اختيارات غير صحيحة أو بترك كل الاختيارات مبطلا صوته أو مدليا بصوت فارغ إن كان ذلك مسموح به في نظام التصويت[1].

**الفرع الثالث: تراجع دور الدولة وضعف الاداء الحكومي**

ينطوي تحت هذا العامل تلك الإخفاقات التي اظهرتها الدولة بمختلف مؤسساتها من حيث رداءة السياسات العمومية لاسيما ما تعلق منها بالجانب التنموي. إذ لم تعد الدولة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها وتجسيد مخططاتها بكفاءة وفعالية ومجابهة التحديات البيئية سواء الداخلية أو الخارجية وعليه فإن زمن الدولة المتدخلة التي دعى إليها جون ميناركيز قد ولى[2].

وعلى هذا الأساس. لم تعد الدولة الوحيدة المسؤولة عن صناعة القرار العام وغنما تنازلت على بعض من أدوارها لفواعل جديدة باستثناء المسائل المرتبطة بالسيادة والتي تمس مباشرة بالأمن الوطني وقد اتجهت الدولة قاطبة التي تبني المقاربة التشاركية نتيجة التحولات الجذرية التي عرفها العالم برمته، فضلا عن بروز الضرورة الملحة لإعادة رسم معالم النظام الاقتصادي والسياسي، لاسيما في ظل هيمنة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق القائم على آليات العرض والطلب، أما عن الجانب السياسي فقد مثله الإنفتاح السياسي نظاما مفتوحا يتيح لجميع فئات المجتمع المشاركة النشطة في تدبير الشأن العام[3].

---

[1]– حموني،محمد . إبراهيم، يامة."الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقاتها في القانون الجزائري"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة أحمد دراية، أدرار، م.02، ع.02،الجزائر ، 2019، ص61.

[2]– صافة ،محمد. ابتسام، مقدم. "الديمقراطية التشاركية: الإشكالية التنموية من منظور تشاركي"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، جامعة وهران 02، محمد بن أحمد، م.04، ع.02،الجزائر، 2019، ص64.

[3]– نفس المرجع، ص64.

**الفرع الرابع: تأثير العولمة على الدول**

العولمة هي إيديولوجية تعكس النظام الجديد وتخدمه وتطرح نفسها على انها نظام فوق الإيديولوجية، بمعنى انها لا تتحدد في مصالح طبقية أو امة او دين أو جنس، من هنا نهرى أن دولا قليلة استفادت من هذا النظام الجديد، وهي الدول الصناعية التي اتخذت الدول النامية لتسويق منتجاتها ولم يتم توزيع ثروات وفوائد العولمة بما يحقق التكامل الدولي المطلوب[1].

ومما تجب الإشارة إليه، أن العولمة شملت مظاهر الحياة، وترتب عن ذلك الخضوع لضوابط ومعايير مفروضة من طرف منظمات دولية وشركات عالمية تعتمد على تأثير الدول الكبرى التي تنتمي إليها، وإن كان ظاهر العولمة اقتصاديا إلا انه مس أيضا المجال السياسي والاجتماعي والثقافي بواسطة عولمة القانون، حيث أصبحت السلطات التشريعية في الدول تنفذ نصوص أجنبية، ومن ثم اكتسحت العولمة التشريعات الوطنية[2].

**المطلب الثاني: أثار دسترة الديمقراطية التشاركية**

تؤكد دسترة الديمقراطية التشاركية على تعزيز دور الجماعات الاقليمية والمجالس المنتخبة، بما يضمن مشاركة فعالة في وضع القرار من خلال الاصلاحات الدستورية.

**الفرع الأول: تعزيز دور الجماعات الاقليمية في الدستور**

تحتل الجماعات الاقليمية مكانة مهمة في النظام الدستوري الجزائري بصفة خاصة لكون نظامها القانوني صاحب تطور لأبرز المراحل التي ميزت المشهد السياسي منذ اول قانون للبلدية سنة 1967. حيث ان طبيعة النظام الجزائري فرضت وضع أهمية بالغة للجماعات الاقليمية باعتبارها أداة لتجسيد النظام

[1]– حمدني،محمد .إبراهيم، يامة، المرجع السابق، ص194-193.

[2]– نفس المرجع، ص194.

اللامركزي وتقريب المواطنين من مصدر القرار وتخفيف الضغط على المراكز فيما يتعلق بالجوانب المحلية[1].

غير ان واقع الجماعات الاقليمية يظهر تقييد هذه الأهمية وخضوعها لحقائق سياسية وقانونية فرضت على الجماعات الاقليمية الاضطلاع بصلاحيات كبيرة واسعة، دون الاعتراف لها بصفة السلطة المكملة لسلطة الدولة، إذ1 تعد مجرد هيئات إدارية معبرة عن السيادة عموديا دون ان ترقى إلى هيئات ذات طابع دستوري سياسي، نتيجة لذلك تحولت الوحدات المحلية إلى ما يشبه هيئات عدم التركيز الإداري بسبب تدخل الوزارة الوصية في تدبير الشؤون المحلية بموجب المخططات الوطنية والجهوية التي تعد بقوة القانون ذات أولوية على حساب المخططات المحلية، إضافة إلى المعيفات التي تشكلها الوصاية الإدارية والمالية على قرارات الجماعات المحلية بصفة عامة[2].

إن هدف المشرع الجزائري من دسترة الديمقراطية التشاركية والمجتمع المدني في دستور 2020 هو تعزيز وحماية النظام اللامركزي من جهة، وتوسيع وضع الجماعات الاقليمية في الدستور من جهة اخرى، إذ تمنح قراراتها شرعية محمانة في مواجهة سلطة الوصاية بما ان صاحب السيادة الأصلي –السكان المحليون– شارك في صياغتها. وهو ما يحول الجماعات المحلية الاقليمية إلى هيئات لا مركزية مكتملة أركان السيادة التي تقدرها سيادة الدولة، مثلما يرى ذلك "جون جاك روسو" أحد الفقهاء المنظرين لسيادة الشعب بقوله أن: "السيادة ملك الشعب وهو صاحب السلطة الذي يجب أن يستمر في ممارسة سلطة حتى بعد نهاية الانتخابات" يجسد مفهوم الديمقراطية التشاركية التي تتلائم مع مبدأ سيادة الأمة

[1]– عزيز، محمد الطاهر ."دسترة الديمقراطية التشاركية في التجربة الجزائرية–الأبعاد والرهانات"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، جامعة ورقلة، م.06، ع. 02، الجزائر،2022، ص 2685.

[2]–نفس المرجع، ص2686.

الـذي يعتمـد عيلـه المؤسـس الدسـتوري الجزائـري إلـى أقصـى حـد علـى حسـاب مبـدأ سيادة الشعب في كافة الدساتير السابقة[1].

**الفرع الثاني: الحماية الدستورية لآليات الديمقراطية المحلية في القانون**

أثيـر نقـاش فقهـي دسـتوري حـول مسـألة دسـترة الديمقراطيـة التشـاركيةعلى مسـتوى الجماعـات المحليـة يخـص تـدخل المشـرع قبـل التعـديل الدسـتوري لإيجـاد مفهـوم جديـد لمسـاهمة المـواطنين فـي إدارة الشـؤون العموميـة ومتصـل بفكـرة الديمقراطيـة المحليـة التـي دخلـت قـاموس المشـرع الجزائـري لأول مـرة بمناسـبة صـدور قـانون البلديـة الجديـد رقـم 10/11 بموجـب المـادة 12، موضـحا لأول مـرة عـن طبيعتهـا فـي عهـد التعدديـة السياسـية، بعـد ان كانـت الديمقراطيـة قبـل دسـتور 1989 اشتراكية واجتماعية[2].

حيـث نـص المشـرع الجزائـري فـي قـانون البلديـة رقـم 10/11 علـى مجموعـة مـن الآليـات التـي تكـرس مبـدأ الديمقراطيـة المحليـة، وذلـك مـن اجـل تقويـة دور الجماعـات المحليـة فـي تسـيير الشـؤون اليوميـة للمـواطنين والمسـاهمة الفعالـة فـي تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن تقسيمها كما يلي:

**الحق في الاعلام:**

يعتبـر الحـق فـي الإعـلام ميـزة أساسـية للمجتمعـات الديمقراطيـة وتتضـح اهميتـه كـإجراء عـام فـي كونـه يـؤثر علـى مبـدأ المشـاركة، ذلـك ان غيـاب المعلومـات معناهـا العمـل علـى الإبهـام والسـرية والغمـوض وفـي هـذه الظـروف يسـود الغمـوض، ويظهـر التمييـز وتصـبح المعلومـات حكـرا علـى الـبعض دون الـخر ممـا يـؤثر سـلبا علـى مجريـات العمـل الإداري، فـالحق فـي الإعـلام يسـتلزم صـونه بعـدة ضـمانات لتجنـب تعسـف الإدارة لكونهـا تـتحجج بسـرية المعلومـات، ولأجـل حمايـة هـذا الحـق نجـد أن

[1]– بوقفة،عبد الله . *آليات تنظيم السلطة دراسة مقارنة*، الجزائر: دار الهدى، 2013، ص34.

[2]– عزيز،محمد الطاهر. المرجع السابق، ص2686.

البعض الدول أنشأت هيئات خاصة تضمن للمواطن الإطلاع على الوثائق الإدارية حيث أنشأت فرنسا لهذا الغرض اللجنة الوطنية لدفاع عن الوثائق الإدارية[1].

**- الاستشارة:**

هي آلية تنص على إعلام المواطن بمختلف البرامج التنموية وبالمشاريع الكبيرة لاستشارتهم من اجل تلقي رأيهم وملاحظاتهم وتعليقاتهم واعتراضاتهم التي يرونها عند إنجاز هذه المشاريع ويمكن أن تكون هذه الاستشارة عامة تخص كافة المواطنين أو تكون الاستشارة خاصة بفئة معينة أو بشخص معين بالذات مختار على أساس معايير الخبرة والكفاءة في المجدال المراد للاستشارة[2].

**المبادرة المحلية:**

أدرج المشرع الجزائري لأول مرة من خلال المادة 12 من قانون البلدية رقم 11-10 مبدأ المبادرة المحلية كآلية من ترسيخ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي التي تهدف للمواطنين بالمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون بلدياتهم، حيث نصت على: "قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرة المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعلوم بهما"[3].

---

[1]- دوش،الهادي. "آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة حمة لخضر، م.21،ع. 01، الجزائر،2021، ص235.

[2]- يخلف، عبد الرزاق. إلهام، كيسرة ."دور آليات الديمقراطية اللتشاركية في إنجاح التخطيط المحلي للتنمية في البلدية، دراسة حالة بلدية الصومعة"، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، جامعة البليدة 02، م. 12، ع .01، الجزائر،2023، ص268 .

[3]- المادة 12، من القانون رقم 11-10 ،المؤرخ في 22جوان 2011، المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسميةع.37، الصادرة في 03جويلية 2012.

## المطلب الثالث: العوامل المساهمة في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية

لضمان تطبيق آليات الديمقراطية التشاركية بفعالة ونجاعة يتطلب الامر التنسيق بين عدة شركاء وفاعلين، وهو ما سنناقشه في هذا المطلب.

### الفرع الاول: المواطن

يعتبر المواطن فاعلا أساسيا في السياسة العامة المحلية لكونه نواة المجتمع والأساس الذي يقوم عليه هيئات المجتمع المدني، وبه وله تقوم السياسة العامة مركزية كانت او محلية، الأمر الذي يجعل الشراكة في عملية صياغة العمومية المحلية لا يشكل تجاوزا للخيارات التمثيلية بل اتاحة الفرصة لمشاورة الطرفين المتلقي للسياسة العامة الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية، فالمواطن وحتى يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية بحاجة في المقابل إلى التمتع بكافة حقوقه المادية منها والمعنوية وذلك لضمان اكتمال شعوره بالحرية[1].

وعلى هذا الأساس صدر قانون البلدية سنة 2011 مكرسا ومؤكدا على دور المواطن وإشراكه في تسيير الشؤون المحلية، ويظهر ذلك جليا من خلال المادة الثانية منه التي تعرف البلدية بانها القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، بل اكثر من ذلك أقر بابا كاملا بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، واعتبر فيه

[1]– بهلول،سمية. بوبكر، قارس. "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، *مجلة الحقوق والحريات*، جامعة محمد لمين دباغين،م.05،ع. 02، الجزائر،2019، ص174.

ان البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري[1].

وقد وضع قانون البلدية لسنة 2011 عدة وسائل لتمكين المواطن من المشاركة في تسيير شؤون محلية، تتعلق هذه الوسائل بإعلام المواطنين وباستشارتهم وباللجوء إلى الوسائط والوسائل الاعلامية وبتقديم عرض عن النشاطات وبوضع إطار للمبادرات المحلية وأخيرا بالاستعانة بالشخصيات والخبراء والجمعيات[2].

**الفرع الثاني: المجتمع المدني**

يعد هو الآخر فاعلا أساسيا للنهوض بالشؤون الاجتماعية المحلية لمعرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي، وكذا تأكيد الفاعلية السياسية للمواطن المحلي، وذلك بالنظر إلى أن المجتمع المدني يساهم إلى حد كبير في توعية وإشراك المواطن المجتمع بقضاياه التي تقترب من واقعه. ودعم الاستغلال العقلاني للموارد التسييرية التي تتناسب مع متطلبات المواطن المحلي[3].

**أولا: تعريف المجتمع المدني**

وردت عدة تعريفات للمجتمع المدني نذكر منها:

يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية

---

[1]– ميساوي، حنان. "مشاركة المواطن كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكريس القانوني واشكالات التطبيق"، *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، المركز الجامعي مغنية،م .05، ع. 02، الجزائر،2020، ص588-589.

[2]– أحميداتو،محمد ."مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية تكريس لمبدأ سيادة الشعب"، *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، جامعة الجزائر01،ع. 06،الجزائر ، 2016، ص171.

[3]– يالجيلالي،خالد. محمد، يالجيلالي. "مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة ابن خلدون، م. 04، ع.02،الجزائر، 2019، ص244.

لأفرادها، وذلك في إطار الإلتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات[1].

ويعرف محمود عابد الجابري المجتمع المدني على أنه: "المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل[2].

نستنتج من هذه التعاريف أن المجتمع المدني هو كل الهيئات والهياكل التي لا تسعى إلى تحقيق الربح فدوره اجتماعي اقتصادي قد يكون مجال عماله على المستوى الوطني أو يكون في منطقة معينة ودوره في تفعيل الشفافية ينور الرأي العام ويبخلق الوعي بين الناس ويحقق الديمقراطية التشاركية ويخدم جنب بجنب مع الدولة.

**ثانيا: أهمية المجتمع المدني**

تكمن اهمية مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي في ما يلي[3]:

– يعتبر الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها، حيث يرى "مصطفى المناصفي" أن مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار العمومي قد يكون أثناء صياغة القرار وفي مرحلة تنفيذه، أو هما معا.

---

[1]– لالوش،سميرة . "المجتمع المدني ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر، *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، جامعة أمحمد بوقرة، م. 06، ع .01 ،الجزائر، 2022، ص617.

[2]– ركاش،جهيدة. "المجتمع المدني والتحديات الديمقراطية في الجزائر: دراسة في المؤثرات وبحث في آليات التمكين"، *دفاتر السياسة والقانون*، جامعة بن علي، م. 14، ع.01،الجزائر، 2022،ص 406.

[3]– سويقات،الامين. "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ع.17، الجزائر، 2017، ص245.

– يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد او الرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي، يقول "ألكس توكفيل": "لابد من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق غايتها في اشراك النسبة الأكبر من المجتمع في مؤسسات الدولة او مراقبتها.

– إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين.

– إن مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الأراء المناسبة للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها للجهات الرسمية، لتجسيدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتخلص بقيولهم.

– إن مشاركة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا لإرساء قواعد الحكم الراشد باعتباره أحد أطراف الحكم الراشد وهي:

– الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني.

**ثالثا: خصائص المجتمع المدني**

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص تتمثل في[1]:

– يتميز المجتمع المدني بقدرته على التكيف، ثلاثي الأبعاد زمني، جيلي وظيفي.

[1]– بعوني،جهيدة. "المجتمع المدني والإصلاحات السياسية في الجزائر (2011–2016)، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، جامعة البليدة–2– ، ع. 10، الجزائر،2016، ص149.

- يقوم على الإستقلال.

يتميز بالتعقد أي تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة وتعدد هيئاتها التنظيمية، وجود مستويات ترابية داخلها، وانتشارها الجغرافي على نطاق واسع.

- التجانس أي انعدام الفراغات داخل المؤسسة.

**رابعا: دور المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية**

يتجلى دور المجتمع المدني كشريك فعلي مع الجماعات الإقليمية وكخطوة لتجسيد الديمقراطية التشاركية كالتالي:

**1- اختيار القيادات الأجدر بحسن إدارة وتسيير الجماعات المحلية والاقليمي:**

وذلك من خلال حملات التوعية والتعبئة التي تقوم بها مع مختلف الفئات الاجتماعية بغية توعيتهم وتحسيسهم بالمسؤولية لاختيار الطاقم الأمثل الذي يسير الإدارة، كما لها دور كبير في ضمان ونزاهة العملية الانتخابية، هذا من جهة ومن جهة اخرى تعمل على حضور مختلف اللقاءات، والتجمعات الإنتخابية، ومتابعة كيفية تعامل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة مع مختلف المرشحين والقوى السياسية على المستوى المحلي ومدى حيادها[1].كما تعمل حركات المجتمع المدني على مراقبة عمل الجهات المشرفة على العمليات الانتخابية المحلية ضمانا لعدم انحيازها إلى أي فصل سياسي، او حزبي معين وتستمر مشاركة حركات المجتمع

[1]- العشاب،مريم. "التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، جامعة البليدة -2-، ع. 11، الجزائر، 2017، 202-201.

المدني في العملية الانتخابية إلى غاية صدور نتائج الانتخابات وإعلان القائمة الفائزة بالانتخابات والتي لها الحق في تولي إدارة المجالس المحلية[1].

**2- دور المجتمع المدني في الرقابة على اعمال المجالس المحلية**

يساهم المجتمع المدني في إرساء معالم الحكامة الجيدة من خلال حضوره لمختلف الداولات والاجتماعات التي تعقدها المجالس المحلية، وهذا يعد نوعا من الشفافية في تسيير الشؤون المحلية، فحضورها يعطيها دور الرقيب وإذا ما رأت مساسا بالمال العام أو فسادا إداريا أو ماليا فإن لديها الوسائل المختلفة للحفظ على طاقم المجلس المحلي وذلك عن طريق الرأي وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وهذا التحدي لأي مشكلة تعاني منها الجماعات الإقليمية لتفشي ظاهرة الفساد، فمعظم تحركات المجتمع المدني تسعى إلى التعاطي مع الموضوع بصورة مغايرة عبر معالجة جميع صور الفساد على المستوى المحلي قبل ميلادها، ودعم التنمية من خلال توفير قيادات إدارية محلية تتناسب والوظائف المنوطة بها[2].

**3- دور المجتمع المدني في بناء التكامل الثقافي والاقتصادي:**

إن الاتفاق العلمي الذي ينصب اتجاه فاعلية المجتمع المدني في المجتمعات بصدد ارتباطه الأكبر في إحياء دور الجماعات واقتصاديات الدول. وأن يدرب المواطنين والأفراد الناشطين، وأن يؤسس تقاليد التعاون والتشارك، وان يوفر بديلا ضيمي من المصلحة العامة، وأن ينشط الفضاء العام ويعزز التواصل المجتمعي والتلاحم المدني، وحب العمل الطوعي في ظل وحدات صغيرة وسياسات عامة مضبوطة ومدروسة[3].

---

[1]- العشاب،مريم .المرجع السابق، ص202 .

[2]- خليفي،وردة .المرجع السابق، ص376.

[3]- مجادي،رضوان ."الديمقراطية التشاركية كآلية التنمية الثقافية: مدخل في دور المجتمع المدني"، *مجلة تحولات* ، جامعة سعيدة، ع. 02، الجزائر،2018، ص210.

إن سياقا من التشارك والتعاون، وجود امن الثقة والتفاعل المتبادل بين المواطنين، مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، يعتبران أمرا ضروريا لترقية النشاطات الثقافية واستغلال مواردها ضمن السياسات الاقتصادية والمشاركة النشطة في سبل إعلاء قيمة التنمية الثقافية في المجتمع[1].

وقد أنشأ التعديل الدستوري لسنة 2020 طبقا للمادة 213 بعنوان المرصد الوطني للمجتمع المدني كمكسبي مهم جدا في مجال الديمقراطية التشاركية على اعلى مستوى، خاصة باعتباره يشكل قوة اقتراح وشريك رسمي للسلطات المركزية على رأسها السيد رئيس الجمهورية، في رسم السياسة العامة والاشراف –كشريك– على تنفيذها على المستوى المحلي، وصناعة القرارات المحلية التي تسعى إلى تنفيذها والوقوف عليها منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، في شراكة مدنية ثنائية "مركزية–محلية"[2].

إذ تعتبر اهمية المرصد الوطني كآلية دستورية استشارية بمساهمته في اقتراح الحلول والبدائل المناسبة لمعالجة وضع قائم وترشيد المجالات المرتبطة بانشغالات المجتمع المدني، باعتبار هذا الأخير شريك وحليف استراتيجي وفعال لاستقامة الدولة والجماعات المحلية لتحقيق الديمقراطية التشاركية واخفاء مبدأ الرقابة الشعبية للنهوض بالتنمية الشاملة وتحسين الخدمة العمومية[3].

**4- المساهمة في العملية التنموية على المستوى المحلي:**

بعد تشكيل المجالس المحلية تبدأ فصول علاقة جديدة تؤسس على شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والإدارة المحلية، وعماد هذه العلاقة الرهان التنموي

---

[1]– مجادي،رضوان. المرجع السابق، ص 210.

[2]– خليل،علاء الدين. "المجتمع المدني في التعديل الدستوري2020 بين الوجود والمنشود"، المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة 20 أوت 1955م. 14، ع.02، الجزائر، 2022، ص294.

[3]– بن شرقي، طاهر عريبي. نور الدين، شاشوا. "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة تيارت، م09، ع01،الجزائر، 2023، ص163.

لأن أغلب التجارب المقاربة أكدت أن النجاح الإدارة المحلية في إدارة الشأن المحلي والنهوض بالعملية التنموية هو رهين الشراكة بين المجتمع المدني والإدارة المحلية، وتتضح معالم هذه الشراكة من خلال استدعاء مسيري الجمعيات وممثلي المواطنين لحضور مداولات المجالس المنتخبة محليا والمتعلقة أساسا بالمنفعة العامة، وهذا التدخل من قبل حركات المجتمع المدني يسهل عملية طرح انشغالاتهم، وبالتالي اقتراح حلول لها وتقديم الحلول باعتبارهم الأقرب إلى المواطن[1].

**الفرع الثالث: القطاع الخاص**

يعتبر القطاع الخاص فاعلا أساسيا أصبح إدماجه أكثر ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدابير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجيهات وتسيير غير صائبة[2].

**أولا: تعريف القطاع الخاص**

يعرف بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية، ويدار وطقا لاعتبارات الربحية المالية"[3].

كما يعرف على انه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"[4].

بناء على هذه التعريفات يمكن القول ان القطاع الخاص يعتبر المصدر الأساسي كما يساهم في القضاء على البطالة ويعمل جنب بجنب مع الإدارة ويلعب

---

[1]– العشاب،مريم. المرجع السابق، ص2020.

[2]– رداس،مسعودة .عبد الله ، غانم. "فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، جامعة بسكرة، م. 03، ع.01، الجزائر،2019، ص64.

[3]– زرواني،رشيد. مهدي ،عوامر. "القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر، التطور والطموح فالتحيات"، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، جامعة برج بوعريريج، ع.22، الجزائر،2017، ص105.

[4]– شريط،عابد . جلول ياسين، بن الحاج. "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية"، دراسة حالة الجزائر، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، ع.10، الجزائر،2016، 240.

دورا كبيرا في الرقي ويعمل جنب بجنب مع المجتمع المدني وما يميزه كذلك أنه يملك التكنولوجية والمعرفة والمال ويساهم في بلورة المعلومة ونشرها.

**ثانيا: خصائص القطاع الخاص**

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، ضمن اهم خصائص نذكر منها[1]:

-ا السرعة في الإنجاز وتحقيق اهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحاضر على المنافسة.

- القطاع الخاص يزيل تخوف رأسمال الأجنبي ويشجعه على الشراكة.

- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، عكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.

-يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الاموال الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية.

- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجه.

- يتسم القطاع الخاص بالوضوح في الأهداف، إذ ان هدف المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية. حيث يساعد هذا الوضوح المسؤولين على إعداد برامج بدقة أكثر، الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة التي تتميز بالاستغلالية في هذا القطاع.

[1]- عديسة، شهرة. "دور القطاع الخاص في استحداث في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1995-2018) باستخدام نموذج ARDL"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر، م.20، ع.02، الجزائر،2020، ص482-481.

### 3- دور القطاع الخاص في تجسيد وتحقيق الديمقراطية التشاركية

يؤدي القطاع الخاص دور لا يستهان به كفاعل أساسي في تحقيق الديمقراطية التشاركية عن طريق مساهمته في التنمية المحلية نتيجة ضعف المؤسسات العمومية في تدبير الموافق العامة وتطور وظيفة الدولة من حارسة إلى متدخلة، مما فتح المجال لخلق أنماط جديدة متمثلة في: (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز)، الأمر الذي يعكس على قانون البلدية في إعطاء فرصة للقطاع الخاص في التنمية المحلية حتى وإن كانت ضئيلة جدا متمثلة في عقد الامتياز والتفويض[1].

[1]- لصلج، نوال. "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11-10"، *مجلة الحقيقة*، جامعة 20 أوت 1955 ،م. 17، ع.03، الجزائر ، 2018، ص218.

## خلاصة الفصل الأول

يتناول الفصل مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية بإعتبارها نمطا حديثا من الحكم يعزز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار المحلي، متميزة عن الديمقراطية التمثيلية بالتفاعل المباشر بين المواطن و الدولة. تهدف هذه الديمقراطية إلى تحقيق كل من الشفافية، تقوية المواطنة النشطة و ترتكز على مبادئ مثل سيادة الشعب، التعددية، العدالة الاجتماعية. أما من حيث التطبيق، فتستخدم أدوات مثل الاستفتاء، المبادرات الشعبية، العرائض، الوسائط الرقمية لتوسيع نطاق المشاركة. و قد تم تعزيز هذا التوجه من خلال الاصلاحات الدستورية التي منحت المجالس المحلية صلاحيات أوسع، مما يكرس اللامركزية و يقرب القرار من المواطن. و يلعب المواطنون، الجمعيات و المقاولات دورا تكامليا في إنجاح هذه الرؤية من خلال مساهماتهم في التخطيط، المتابعة، و تقييم الأداء. بهذا، يتحقق نوع من الشراكة الناضجة بين المجتمع و الدولة، أساسها الشفافية و الرقابة الشعبية و التنمية المستدامة.

# الفصل الثاني

## معوقات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية وسبل تفعيلها

الديمقراطية التشاركية نظام سياسي يعتمد على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن الواقع والتجارب تشير إلى أن الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر لا تزال تواجه العديد من اللتحديات الكبرى التي تعيق تحقيق أهدافها. حيث نهدف من خلال هذا الفصل إلى تحديد أبرز العوائق التي تشكل عقبة أمام تفعيل وتجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وذلك من اجل إيجاد حلول آنية تساهم في القفز فوق التحديات التي تعيقها. وعليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: معوقات الديمقراطية التشاركية المحلية.

المبحث الثاني: حلول وآفاق التكريس الأمثل للديمقراطية التشاركية المحلية.

## المبحث الاول: معوقات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر

تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية احد الركائز الاساسية للحكم الراشد غير ان تجسيد ها في السياق الجزائري يواجه جملة من الصعوبات حيث نهدف من خلال هذا المبحث إلى دراسة مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تعيق الديمقراطية التشاركية، حيث سنتناول المعوقات القانونية (المطلب الأول)، والمعوقات الغير القانونية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: معوقات قانونية

سيتم في هذا المطلب تناول جملة من المعوقات القانونية التي تشكل عقبة أمام تحقيق الديمقراطية التشاركية وتحد من فاعليتها.

#### الفرع الأول: معوقات المشاركة السياسية

إن اهم عائق أمام تطبيق الديمقراطية التشاركية هو الإرادة السياسية، فوجود إرادة سياسية قوية لدى السلطة الحاكمة لتبني هذا النوع من التسيير يعد شرطا أساسيا لنجاحه، حيث تتجسد من خلال منح المزيد من الحريات للفاعلين المختلفين واشراكهم في عملية اتخاذ القرار، إلا أن نظام السلطة المغلقة يشكل عائقا امام المشاركة السياسية، ولا يمكن أن تكون مشاركة المواطنين فعالة إلا إذا تم انفتاح هذا النظام، وهذا مرتبط بنظام الحكم السائد في المجتمع[1].

فالهدف من إنشاء الأحزاب السياسية هو تحضير المشاركة السياسية عبر تشجيع الناخبين على الانخراط في العملية الانتخابية، ومن ثم الوصول إلى الحكم، حيث يعتبر تأسيس الأحزاب السياسية وسيلة لتمكين الأفراد من الحصول على دور فعال في مؤسسات

[1] عساسي، ناصر." الديمقراطية التشاركية النموذج الجديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر نموذجا" *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* ،جامعة باجي مختار، م.09 ،ع .02، الجزائر، 2022،ص 184.

اتخاذ القرار، مما يعزز من المشاركة السياسية[1].فتتحد معوقات المشاركة السياسية بمجموعة من العوامل المرتبطة بشكل خاص بالأنظمة السياسية والدول المختلفة، منها[2]:

– ضعف خبرة النظام السياسي بالمشاركة السياسية.

– غياب فلسفة الديمقراطية التي تقوم عليها أي مشاركة منظمة والتي تمنح بدورها الحركات السياسية والاقتصادية للمواطنين.

– ضعف إيمان الاجهزة الرسمية بأهمية المشاركة السياسية وغموض النصوص القانونية المتعلقة بها.

– سيطرة الجهاز البيروقراطي وانغلاقه التام على ذاته بحث يحول دون مشاركة الأفراد داخله أو خارجه في ظل غياب التوجه الديمقراطي داخله بالإضافة إلى المركزية الشديدة التي تسيطر عليه.

– عدم وجود معارضة سياسية فعالة وغرق معظم الأحزاب في التبعية للسلطة الحاكمة.

– المناخ السياسي العام في أي مجتمع من المجتمعات، ويرتبط ذلك بالتنظيمات والمؤسسات القائمة في المجتمع والدستور وطبيعة النظام الحزبي في ذلك.

**الفرع الثاني: العمل الجمعوي والمجتمع المدني**

لتمكين المجتمع المدني من آداء دوره كأحد أبرز العناصر في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية بعد التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020، حيث نصت مادته 53 على أن "حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به، تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة، يحدد قانون عضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، لا تحل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي".

---

[1]– رحماني، جهاد .عزوزي ،بن عزوز. "الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وافاق"، *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، جامعة زيان عاشور الجلفة ،ع .09،الجزائر2018 ،ص233.

[2]– بالة، زهرة." مجال صلاحيات الوالي في ظل قانون الجديد" ، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي* م.02 ،13ع .01الجزائر، 2020 ص 88.

من خلال هذا النص يتضح جليا ان حرية الفعل الجمعوي وحق ممارسته في الجزائر مضمون ومكفول، لكن عند الرجوع إلى قانون الجمعيات رقم 12-06 المعمول به، نجد أنه يتضمن مجموعة من القيود والتعقيدات التي تحد من حرية ممارسة الفعل الجمعوي وإنشاء الجمعيات[1].

وبالرجوع إلى القانون الجديد للجمعيات رقم 12-06 الذي أقر قيود إضافية على تأسيس الجمعيات لم تكن موجودة في القانون السابق حيث نصت المادة 07 منه، على أن "تحصل الجمعيات على وصل تسجيل من السلطات بعد التصريح التأسيسي قبل الشروع في العمل بشكل قانوني، ويمكن للسلطات أن ترفض تسجيل جمعية ما إذا قررت أن محتوى وأهداف أنشطتها تتعارض مع الثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة واحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها"، ومن خلال هذه الشروط يتضح مدى محدودية حرية السلطات في فرض قيود على العمل الجمعوي والاعتراف به كشريك عام يساهم في تفعيل المقاربة التشاركية، فمسألة المبادرة بتأسيس الجمعيات تعد جزء أساسيا من المواطنة الفاعلة، وأي عرقلة لها من شأنه إعاقة دور المجتمع في تجسيد الديمقراطية التشاركية[2].

ومن بين القيود التي فرضها القانون الجديد أيضا هو عدم الزام الإدارة بالفصل في الطعن القضائي أمام المحاكم الإدارية في حالة ثبوت عدم شرعية تأسيس جمعية ما، كما كان معمول به في السابق، لكن القانون الحالي رقم 12-06 يقتصر على منح الإدارة الحق في رفض تسجيل الجمعية بشكل منفرد شرط تقديم مبرر للرفض، في حين أن للجمعية الحق في الطعن القضائي في قرار الرفض أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال ثلاثة أشهر، مما يعزز من نطاق السلطة التقديرية للإدارة في تحديد إنشاء الجمعيات والفصل فيها إداريا[3].

---

[1]-عولمي، نسيمة." تشخيص نظام الادارة المحلية في الجزائر"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة باجي مختار م .03،ع .04، الجزائر،2019 ص50.

[2]- نفس المرجع ،ص51.

[3]- بن حدة ،باديس. المرجع السابق، ص34.

يمنح قانون الجمعيات الحالي للحكومة أيضا صلاحية تجميد جمعية معينة في حال تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد أو تهديدها للسيادة الوطنية، لما يخول القانون للحكومة التدخل في العديد من صور التعاون بين الجمعيات الوطنية والدولية، حيث يشترط القانون الحالي أن يتم التعاون بين الجمعية الجزائرية والمنظمات الدولية غير الحكومية ضمن إطار الشراكة، ويجب ان يحصل هذا التعاون على موافقة المسبقة للسلطات المختصة، في حين أن القانون السابق يطلب الموافق فقط في حالة رغبة الجمعية الجزائرية في الإنظمام إلى منظمة دولية[1].

بالإضافة إلى القيود التي تم الإشارة إليها سابقا، يفرض القانون الحالي للجمعيات التي تم تسجيلها وفقا للقانون القديم بتقديم قوانين أساسية جديدة تتماشى مع احكام القانون الجديد في مدة أقصاها سنتين، وإلا سيتم حلها من قبل السلطة المختصة، وفي هذا السياق، واجهت عدة منظمات مثل "تجمع عمل شبيبة" والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان"، مشاكل إدارية كبيرة عندما حاولت تصاريحها لوزارة الداخلية في جوان وديسمبر 2013، على الرغم من إرسال الوثائق عبر البريد المسجل، لم تتمكن المنظمات من الحصول على أي إثبات يفيد بتقديم طلباتها في الوقت المحدد، بالإضافة إلى ذلك، رفض السلطات تمكين بعض المنظمات التي لا تتوافق أهدافها مع الخطاب الرسمي من الحصول على الاعتراف القانوني، مثال على ذلك "جميعة مختفين SOS" التي تطالب بالكشف عن مصير الآلاف من الجزائريين الذين اختفوا قسرا خلال العشرية السوداء في التسعينات، رغم محاولاتها منذ عام 2002 للحصول على الاعتراف القانوني، لم تتمكن من تحقيق ذلك، كما رفضت السلطات في اكتوبر 2012 تسجيل "الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد"، دون تقديم أي تبرير لهذا القرار[2].

**الفرع الثالث: معوقات المشاركة المحلية**

[1]–مجادي، رضوان المرجع السابق، ص70.

[2]– درقام، نادية." الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية ،*مجلة الحقوق و العلوم السياسية* ، جامعة ورقلة ،م 05،ع.01، الجزائر،2019 ص25.

لعل من أبرز العوامل التي تحد من المشاركة الفعالة للمواطنين على المستوى المحلي، هو عدم تفعيل إجراء مهم وضروري مثل الاستفتاء المحلي او ما يعرف بالاستفتاء الإداري، يعتبر الاستفتاء المحلي أداة استشارية تشاركية في العملية الديمقراطية، حيث يشارك من خلالها الشعب باعتباره مصدر السلطة في إعداد القوانين والتدخل في قضايا معينة تهم المصلحة العامة، ومن بين الدول التي تعتمد هذه الآلية نجد فرنسا كمثال[1].

وبالرغم من وجود ترسانة قانونية تدعم الديمقراطية التشاركية فإنها لا تكفي إذا لم يتم تفعيلها، فالمواطن يواجه تحديات سياسية تمنعه من الإنخراط الفعلي في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة، وتصبح مشاركته مرتبطة بضرورة بناء ثقافة سياسية بينه وبين المسؤولين تشجع على التعاون في العمل والشأن المحلي، فقانون الولاية والبلدية يعاني من العديد من الثغرات التي تعرقل تطبيق الديمقراطية التشاركية بشكل سليم نذكر منها[2]:

– النظام القانون الجزائري يتضمن مجموعة من الادوات القانونية التي لا تعد كونها وسائل إدارية اعتمدتها الدول لضمان تواصل المواطن مع الجماعة المحلية، ولا تصل إلى المستوى الحقوق التي أقرتها الدول في إطار الديمقراطية.

– عدم التطرق إلى إجراء أساسي مثل الاستفتاء الإداري، الذي يمنح المواطنين الحق في المشاركة في السلطة باعتبار الشعب هو المصدر الأساسي للسلطة.

– غياب الحوافز السياسية على المستوى المحلي يؤدي إلى غياب الشعبية، حيث تصبح السلطات المحلية هي المبادرة بدلا من المنتخبين، ويقوم المواطنون عادة بتفويض سلطاتهم إلى الهيئات المحلية بناء على اعتبارات قبلية أو جهوية أو حتى اغراءات مالية ومصلحية، وليس بناء على قناعات سياسية، وبالتالي فإن هذه التمثيلية والتفويض يفقدان كل قيمة ومعنى سامي، حيث يصبح النائب المنتخب غير مؤثر ولا يهتم بقضايا من انتخبوه، ويشتغل بمصالحه الشخصية، وعليه فإن هذه العلاقة تفرغ الديقراطية التشاركية من جوهرها

[1]–درقام ،نادية، المرجع السابق، ص40.

[2]– عديسة ،شهرة. المرجع السابق، ص25.

وفعاليتها، حتى وإن كانت هذه التمثيلية مبنية على قناعات سياسية واضحة اذ تبقى القرارات السياسية مفروضة على الأعلى ولا تستند إلى معرفة حقيقية بحياة المواطن اليومية، مما يمنع المحاسبة والتقييم يؤدي إلى الركود السياسي ويعزز العزوف عن المشاركة السياسية.

من خلال استعراض المعوقات القانونية التي تعترض تطبيق الديمقراطية التشاركية،

**المطلب الثاني: معوقات غير قانونية**

تتمثل العوائق غير القانونية التي تحد من ممارسة الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في:

**الفرع الاول: التعقيد الإداري**

للإدارة أهمية كبيرة في حياتنا اليومية، حيث يرتبط بها كل أفراد المجتمع بغض النظر على مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، فلا يمكن لأي فرد ان يتجنب تأثير الإدارة في تفاعلاته اليومية، مما يجعلها جزء أساسي في تنظيم وتوجيه شؤون الحياة[1].

حيث تتمتع الإدراة العمومية بمجموعة من الصلاحيات الاستشارية التي تفرضها المصلحة العامة بهدف تقديم خدماتها في المجال الإداري. لكن قد يحدث أن تسيء الإدارة العمومية استخدام سلطتها في تعاملها مع المواطنين ويظهر هذا التعسف بشكل واضح في[2]:

**اولا:** افراط الإدارة في استعمال مبدأ السرية.

الحق في الإعلام الإداري هو حق بتمتع به الجميع، حيث يمكن للمواطن الاطلاع على الوثائق الإدارية، ولكن بالنسبة للإدارة يعتبر هذا الحق كوسيلة أو شرط لتبرير استخدام السلطة الإدارية في الاستجابة لطلبات المجتمع المدني في هذا الصدد، كما أن قرارات الإدراة تعتمد على مدى انفتاحها وشفافيتها أمام الجمهور[3].

---

[1]– زاوي، رفيق." الديمقراطية التشاركية دراسة جينالوجيا وتطور المفهوم "، *مجلة البحوث السياسية والادارية* ، جامعة عبد الرحمان ميرة، م .06، ع.01، الجزائر ، 2017، ص91.

[2]– نفس المرجع ص91.

[3]– السعيد، سليماني." الديمقراطية التشاركية كالية لتجسيد الحكم الراشد"، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة الجلفة ع.04، الجزائر،2020 ،ص20.

ومن جهة اخرى الإدارة، تتعمل على تقليص التواصل مع الجمهور وعرقلة مشاركتهم في اتخاذ القرار وتوضيح الأسباب التي تقف وراء القرارات التي تتخذها، حيث ترى أن اشراك المواطنين والمجتمع المدني في إدارة الأمور العامة قد يؤدي إلى تفويض السلطة[1].

ورغم ان المواطن والمجتمع المدني يتمتعان بحق الاطلاع على الوثائق الإدارية، إلا أن مبدأ السرية الذي تتبناه الإدارة يشمل على بعض الاستثناءات المتعلقة ببعض الأسرار المحلية نذكر منها[2]:

- سرية العلاقات الدولية والدفاع الوطني والأمن العمومي.
- سرية الحياة الخاصة التي تمتلك الإدارة فيما يخصص حياة الأفراد مثل عقود الحالة المدنية.
- السر الصناعي والتجارة والحفاظ على الملكية الفكرية.

ومن أمثلة على تطبيق مبدأ السرية من قبل الإدارة، هو تحديد مهام اللجنة الدائمة للوساطة، الموجودة ضمن اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بحيث تقتصر على تنفيذ الأنشطة الوساطية لتحسين العلاقة بين الإدارة العامة والمواطن، وذلك كإجراء غير قضائي يضمن حماية حقوق وحريات ضد أي تجاوز من جانب الإدارة، بما يتماشى مع متطلبات سير المرفق العام، وهي المهمة التي كانت منطوية بوسيط الجمهورية السابق[3].

وبناء على ذلك، يتضح أن عمل اللجنة الدائمة للوساطة مقيد بعدم تمكينها من الوصول إلى المعلومات، بسبب وجود عدة تحفظات تم الإشارة إليها في برنامج عملها ومنها[4]:

---

[1]- نفس المرجع ص24.

[2]- روباش، سمراء .المرجع السابق، ص54.

[3]- عيساوي، عز الدين. المرجع السابق، ص45.

[4]- دندان، بختة . المرجع السابق ص25.

– عدم القدرة على معارضة سرية الأسماء أو الوثائق التي تطلبها اللجنة، حتى وإن كانت بهدف حماية حقوق الآخرين.

– يمكن للمصالح الإدارية رفض الإفصاح عن بعض المواضيع للجنة بسبب ارتباطها بسرية تتعلق بالدفاع الوطني أو بأمن الدولة أو السياسة الخارجية، مما يشكل حدود تقليدية للشفافية التي تحيط ببعض جوانب ممارسة السيادة.

– إضافة إلى ذلك يتمتع أعضاء لجنة الوساطة بسرية مهنية، خاصة فيما يتعلق بكتاباتهم وتقاريرهم، حيث لا يمكن الكشف عن أسماء الأطراف المعنية إلا إذا تم الإعلان عنها مسبقا في الجزائر بناء على مبادرة من المعنيين.

**ثانيا: صورية مشاركة المواطنين في صنع القرار الإداري**

تتضمن النصوص القانونية آليات تهدف إلى تمكين المواطن من المشاركة في تسيير شؤون المحلية والمساهمة في اتخاذ القرارات، إلا أن هذه الآليات تبقى غير كافية وغير مفعلة بالشكل المطلوب في الواقع، وبالنسبة للحق في حضور الاجتماعات، فهو متاح كقاعدة عامة، لكنه مقيد بالحضور دون السماح للمواطنين بالمشاركة الفعلية في النقاش، وقد يعتبر التدخل في المداولات اخلالا بالنظام مما يسمح لرئيس المجلس الشعبي البلدي بطرد المواطن. وهذا الأمر يساهم في عزوف المواطن عن ممارسة هذا الحق، حيث يقتصر دوره على الحضور والإطلاع على جدول الاعمال، دون ان تتاح له فرصة للمشاركة في صياغته واقتراح او إضافة قضايا جديدة[1].

اما فيما يتعلق بآلية الاستشارة العامة، فهي محدودة للغاية ومقتصرة على الاستشارة الخاصة، حيث يمكن لأحدى لجان المجلس الشعبي البلدي، مع مراعاة سرية أعمالهم، الاستعانة بشخصية محلية أو خبير في مجال معين مرتبط بتخصصه، مع الإشارة إلى أنه لا يجب الاعتماد بشكل كامل على هذا الإجراء أو اخذ آرائه بعين الاعتبار بشكل دائم[2].

[1]– ميساوي ،حنان. المرجع السابق، ،ص40.

[2]– سريد، ابتسام . *اثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر*، اطروحة الدكتوراه تخصص سياسية مقارنة وسياسية عامة ،جامعة بسكرة الجزائر 2020 ،ص30.

أما بالنسبة لآلية التحقيق العمومي، فهي تعاني من بعض الغموض والنقص، خاصة بسبب عدم وضوح الوقت المناسب لإجراء التحقيق العمومي، بالإضافة إلى عدم رضا واستجابة المواطنين، كما أن ملاحظات المواطنين التي تسجلا في السجل المخصص لذلك تعتبر غير كافية، مما يجعل هذه الآلية تبدو جامدة، حيث لا تترتب عليها مناقشات أو تقديم توضيحات أو اقتراحات لحلول، كما ان نقص أو حتى غياب الإعلان عن الدراسة أو ملخص التأثير يؤدي إلى عدم تمكين المواطنين من ممارسة حقهم في المشاركة، مما يجعل هذه الآلية تقتصر إلى الفعالية والانتاجية[1].

يفهم من خلال هذه الآلية أن المواطنين يشاركون في مرحلة متقدمة من عملية اتخاذ القرار، لكن في الواقع لا يمكن لهم التأثير إلا على الاقتراحات التي تم اعدادها مسبقا من قبل الموظفين الإداريين، فعندما يطلب رأي المواطنين حول قرار ما يتم ذلك بعد أن يكون القرار قد تم تحضيره بالفعل، وبالتالي يظهر أن المواطنين يمكنهم تقديم أرائهم وانتقاداتهم فقط بعد ان يكون الموظفين قد توصلوا إلى توافق مبدئي حول الاقتراحات، مما يجعل مشاركتهم رمزية وغير مؤثرة على القرار النهائي الذي تتخذه السلطات الإدارية، التي في الواقع ترفض فعليا اشراك المواطنين في أعمالها[2].

**ثالثا: ضعف علاقة الإدارة بالمواطن**

غياب الثقة بين المواطنين والبلدية ينعكس سلبا على تفاعلهم مع قرارات المجلس البلدي، حيث في بعض الحالات يرفض المواطنون التقيد لقرارات المجلس البلدي أو دفع الرسوم البلدية، معتقدين انها لن تستخدم بالشكل السليم، هذا الأمر يعيق فجوة التواصل بين الطرفين، إذ تفتقر المجالس المحلية إلى آليات واضحة للتواصل مع المواطنين، سواء من خلال الاجتماعات أو الاستبيانات، أو تلقي المقترحات[3].

---

[1]– نفس المرجع، ص31.

[2]– بلطرش، "مياسة عراقيل الديمقراطية التشاركية" ، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* جامعة الجزائر م.15، ع .01،الجزائر 2022،ص14.

[3]– نفس المرجع، ص14.

**الفرع الثاني: انعدام الحس المدني**

إن انخفاض مستوى المشاركة بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني يعود إلى:

**أولا: ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطن**

يعد نقص الوعي الثقافي لدى المواطن عقبة أمام مشاركتهم الفعالة في إدارة شؤونهم، حيث ان المشاركة لا تقتصر على الإجراءات القانونية، بل تتطلب أيضا وجود معرفة ومؤهلات خاصة لدى المشاركين، فالكثير من الأفراد يفتقرون إلى الحد الادنى من الفهم للقوانين والانظمة السائدة في بلادهم بل ان هناك العديد منهم لا يعرفون حتى حقوقهم وحرياتهم الأساسية[1].

ومن بين الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تراجع ثقافة المشاركة لدى المواطنين هي[2]:

– ارتفاع نسبة الامية وتدني المستوى العلمي الذي يعد من أكبر العراقيل التي تواجه تفعيل المشاركة في الجزائر.

– الشعور بعدم جدوى المشاركة نتيجة وجود ديمقراطية تشكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.

– الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور في المشاركة نظرا لعدم اهتمام الإدارة بانشغالاته.

– فقدان المواطنين من تجسيد تلك المشاريع التنموية المنشودة.

ونجد كأمثلة ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين في المجالات الممتازة للمشاركة[3]:

– **في مجال التهيئة والتعمير:** تجلي ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين في مديرية التهيئة والتعمير بولاية أدرار، حيث تم تنظيم مستوى نوعية المشاركة أثناء عرض

[1]– بختي، بوبكر. "تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة طاهري محمد بشار، م.05، ع.01، الجزائر، 2020، ص69.

[2]– نفس المرجع، ص 69.

[3]– فراحي، محمد. المرجع السابق، ص55.

مشروع مخطط التهيئة والتعمير، واتضح انه من بين 87 مخططا شغل الأرض (pos) المنجزة بين عام 1996 و2004 لم يتم تقديم أي ملاحظات او أي اقتراحات أو حلول من قبل الجمهور.

– **مجال البيئة:** تكون نسبة المشاركة في الجزائر منخفضة نتيجة لوجود أفراد لا يدركون مفهوم البيئة او قضاياها او أهمية الحفاظ عليها، ولا يمتلكون أي ثقافة بيئية. كما انهم يجهلون وجود نصوص تشريعية وتنظيمية تختص في البيئة، بالإضافة إلى دعم اعمالهم بالعقوبات التي يواجهونها في حال التسبب في تدهور البيئة.

**ثانيا: ضعف ثقافة المجتمع المدني**

على الرغم من كافة الجهود المبذولة في هذا المجال، إلا ان واقع المجتمع المدني في الجزائر لا يعكس بشكل كامل مدى هذه الجهود وذلك بسبب العديد من العقبات والتحديات التي تواجهها معظم منظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى تقليص دورها كأداة لتعزيز وتعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية في الجزائر وذلك بسبب ضعف الثقافة التشاركية[1].

حيث تعاني مكونات المجتمع المدني من احزاب سياسية، وجمعيات ونقابات من نقص الثقافة التشاركية نتيجة لافتقارها للاستقلالية، فالمجتمع المدني يتسم بالفوضى وعدم التنظيم. مما أثر سلبيا على أدائه في الدولة والقطاع الخاص، كما يعاني من ضعف في فعالية آلياته في تعزيز الديمقراطية التشاركية بسبب غياب الإطار القانوني الواضح[2].

**ثالثا :ضعف ثقافة المشاركة لدى اعضاء المجلس الشعبي البلدي**

تتوفر الجماعاتالإقليمية على مختلف الموارد، منها القانونية و المالية و البشرية، إلا ان هذا لا يكفي لإنجاح أعمالها الممنوحة لها ، بل وجب توفير موارد مالية بشرية ذات صفات تأهيل، التدبير و التكوين ، والكفاءة ومؤهلات علمية كافية [3].

---

[1]– عون، طلال. المرجع السابق، ص33.

[2]– عباش، عائشة. المرجع السابق، ص10.

[3]_علو، وداد.*إشكالية التمويل الجماعات الإقليمية أو مقتضايات الحكم الراشد في الجزائر*،أطروحة الدكتوراة ، تخصص قانون إداري، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2016ص109_110.

فضعف الثقافة التشاركية لأعضاء المنتخب، تجعله ينخرط لأعمال قانونية كإخفاء معلومات قانونية كإخفاء المعلومات وعدم تقديمها و إنفراد بالسلطة وعدم العلم و المعرفة بالقواعد ، والتقنيات العالية والعملية ، وأساليب العمل الإداري[1].

[1] _بعلي ، محمد الصغير.*الإدارة المحلية الجزائرية*، الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2013،ص38.

## المبحث الثاني: حلول وآفاق التكريس الأمثل للديمقراطية التشاركية المحلية

يعتبر تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي أحد الأسس الجوهرية لتعزيز الحوكمة الجيدة وتفعيل مبادئ المشاركة المواطنية في إدارة الشأن العام. ومع ذلك، فإن تفعيل هذا النموذج يعتمد على مجموعة من التدابير والإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي تضمن إرساء مقوماته، ومن هذا المنطلق، يتطلب هذا المبحث استكشاف السبل الكفيلة بتحقيق التكريس الأمثل لهذا التوجه، وذلك من خلال اقتراح الحلول الممكنة في المطلب الأول، أما بالنسبة للمطلب الثاني فهو سيكون استشراف الآفاق التي من شأنها دعم هذا النموذج بشكل فعال ومستدام.

### المطلب الأول: خطوات تحقيق الديمقراطية التشاركية الفعالة محليا.

اتبعت الجزائر مسارات الديمقراطية والتعددية والإنفتاح على العالم، حيث أولت اهتماما خاصا لملاحظاتها ووسائلها في تنفيذ برنامج الإصلاحات السياسية والإدارية . كما سعت إلى إدماج الجماعات المحلية في برامج الإصلاح والإنعاش و التنمية المحلية، بهدف تعزيز الحوار والنقاش على المستوى السياسي ومع الشركاء الإجتماعيين والمجتمع المدني. من خلال هذه الإصلاحات، حاول النظام السياسي الجزائري ترسيخ الديمقراطية التشاركية ، وما سيتم تناوله في هذا المطلب. -في قانون البلدية 11-10 في المادة 12 إلى إمكانية إنشاء مجالس بلدية موسعة يشارك فيها المواطنون، بينما تنص المادة 13 على: "استعانة البلدية بشخصيات مقيمة او جمعيات معتمدة للحصول على اقتراحات تتعلق بمشاريع تنموية يمكن أن تتبناها اللجان التابعة للمجلس بعد المناقشة ." أما المادة 97 فتوضح أن:" قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها من خلال النشر، إذا ا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة ، أو بعد استشعار فردي بأي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى."

و بناء على ذلك ، يمكن القول إن الأليات القانونية للديمقراطية التشاركية المحلية تمثلت في:

– إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات العامة التي تهمهم ، و مشاركتهم في عملية التنمية . –تشجيع المبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين على المشاركة .

–التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس الشعبي البلدي لعرض نشاطاته السنوية أمام المواطنين[1].

–يجب على المجالس المنتخبة في الجماعات المحلية تعزيز ثقافة الإستماع والتفاعل و تقاسم المسؤولية والمعرفة مع المواطنين، والإنفتاح على فوائد المجتمع وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

–ينبغي اعتماد إجراءات فعالة تتضمن مفاهيم المشاركة مثل التفويض، والمساهمة، التفاعلية، المواطنة المباشرة وغيرها . وذلك بهدف القضاء على البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي ، ووضع حد للتعقيدات و الإجراءات التي تعيق تحقيق الأهداف التنموية، بما يضمن توزيعا عادلا للثروات والعدالة الاجتماعية.

– تطوير الأطر التشريعية من خلال إدخال تعديلات على القوانين التي تنظم البلديات والولايات، بحيث تتضمن آليات جديدة لإشراك المواطنين، مع الابتعاد عن العبارات الغامضة، وأن تنص بوضوح على آليات تشاركية في صنع السياسات العامة لضمان المشاركة الفعالة للمواطنين[2].

[1]– العشاب، مريم. المرجع السابق ، ص204.

[2]– مزياني، فريدة. "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العملي"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*،جامعة قسنطينة3، م.06، ع.01، الجزائر،2019، ص247.

– يجب دعم الثقافة السياسية القائمة على مشاركة المواطنين والإستفادة من انتشار الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، حيث إن تعزيز الشراكة بين المجالس المحلية والمجتمع المدني على أرض الواقع من خلال الاستفادة من الخبرات، يساهم في كسب ثقة المواطنين. بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي الاهتمام بالمكون الثقافي من خلال التنشئة السياسية، مع التركيز على أهمية وفاعلية هذا النظام ، إذ طالما ظل المواطنون غير مؤمنين بفاعلية المجالس المحلية المنتخبة، فلن تتطور. مشاركتهم في هذه المجالس، مما يتطلب تعزيز الديمقراطية في النظام المحلي.

– يتعين استخدام وسائل التواصل الإلكتروني مع المواطنين، ووضع إجراء ات تحفيزية لتعزيز المشاركة.

–وضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس المحلية، بمشاركة المواطنين، حتى تتمكن هذه المجالس من تطوير نفسها وتصحيح أخطائها. لذا، يجب أن تشمل مشاركة المواطنين جميع مراحل العملية، سواء في التخطيط من خلال التعبير عن احتياجاتهم ، أو في التنفيذ من خلال مشاركتهم، أو في الرقابة من خلال التقييم، مما يعزز روح المواطنة و يكرس قيمتها[1].

و بهذا يمكننا التأكيد على أن القاعدة الأساسية تتمثل في ضرورة أن يقوم كل عمل على أساس المشاركة، و تشجيع المواطنين على إبداء آرائهم في المشاريع التنموية.

## المطلب الثاني: آفاق تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر.

### الفرع الأول: آليات

تندرج جميع الممارسات الخاصة بتدبير شؤون الحكم داخل البلد ضمن إطار قانوني ملزم ضمن المنظومة الاجتماعية ككل، والتي تجسدت في الدستور الذي يمثل الوثيقة العليا

[1]– رحماني، جهاد. عزوزي، بن عزوز. المرجع السابق، ص232.

والمرجعية الأساسية لكل الممارسات داخل البلد، باعتباره انعكاسا لقيم المجتمع الذي يشكل الدولة. وعند التطرق للدستور الجزائري ، يتضح أن الشعب قد حصل على مجموعة من القوانين التي تجسدها اللوائح القانونية ، و التي تضمن له حقوقه و تحدد واجباته. وهذا ما يمنحه إمكانية تطوير آفاقه المستقبلية عبر تطبيق هذه اللوائح القانونية، مما يساهم في تحقيق مكاسب جديدة تعزز الديمقراطية التشاركية وترسخها داخل المنظومة الاجتماعية الجزائرية. إذ يتوفر المجتمع الجزائري على أرضية ديمقراطية. لكنه من الضروري أن يساهم الأفراد في ترسيخ هذه الديمقراطية من خلال:

**أولا: تحرر المجتمع المدني.**

لكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من أداء دورها المحوري في ترسيخ أسس الديمقراطية التشاركية، لابد من خلق بيئة مؤسساتية و قانونية تسمح لها بالتحرك بحرية واستقلالية. و هذه البيئة لا تتشكل إلا عندما تدرك الدولة أن المجتمع المدني ليس منافسا لها، بل شريك في إدارة الشأن العام صوتا بديلا للشارع، و رقيبا يساهم في توازن السلطات[1].

و يكمن التحدي الأول في هذا السياق في تعريف حدود تدخل الدولة فهي التي تتوسع في فرض الرقابة و الوصاية على منظمات المجتمع المدني سواء عبر القوانين التقليدية أو التمويل المشروط، أو التضييق الإداري. تحول هذه المنظمات من أدوات تمكن المواطنين من أدوات تابعة تساهم في تكريس الوضع القائم. لذلك، فإن أحد أبرز مؤشرات الديمقراطية الحقيقية ليس فقط وجود جمعيات و منظمات، بل استقلالها و قدرتها على مساءلة الدولة و التأثير في السياسات العمومية.

على الدولة، إذا أن تحصر دورها في توفير الإطار القانوني الذي يضمن حرية التنظيم، و يصون الحقوق الأساسية. فبهذا الدور، تستطيع الدولة أن تتيح للمجتمع المدني فضاء عاما نابضا، يملؤه الحوار، و التنوع، على اقتراح بدائل واقعية للسياسات الحكومية.

[1]– منسي ، أحمد. *آفاق التحول الديمقراطي في تونس*، لبنان: المركز الوطني للدراسات والسياسات، 2014، ص 318.

في بعض التجارب العالمية، مثل جنوب إفريقيا بعد نظام الفصل العنصري، أو البرازيل في مرحلة التحول الديمقراطي لعب المجتمع المدني دورا تأسيسيا في صياغة السياسات العامة، من خلال مجالس تشاركية و منتديات مفتوحة للحوار بين المواطنين و السلطة. و لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد أن تراجعت الدولة عن منطق السيطرة، و تبنت منطق الشراكة.

في المقابل، لابد من الاعتراف بأن المجتمع المدني نفسه ليس كيانا مثاليا منزها عن العيوب، فهو يحتاج أيضا إلى تأهيل ذاتي من حيث الشفافية، و المبادلة الداخلية، و تجنب التحول إلى نخب مغلقة أو أدوات أجندات خارجية. لكن هذا الاصلاح الذاتي لا يمكن فرضه من الدولة، بل يجب أن ينبع من داخل هذه المنظمات و بضغط من جمهورها.

ما يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية ليست مجرد هندسة مؤسسية، بل ثقافة و ممارسة تتطلب إعادة توزيع الأدوار بين الدولة و المجتمع. فحين تتراجع الدولة إلى موقع الضامن و المنسق، لا المتسلط، و تنهض مؤسسات المجتمع المدني بدورها كقوة إقتراح ورقابة و مساءلة، يمكن الحديث عن بداية فعلية لنظام سياسي تشاركي ينبع من الناس و يعود إليهم.

**ثانيا: تعديل قانون الإعلام:**

على الرغم من الاليات المتبعة في هذا الشأن ، ورغم التعددية الإعلامية والمطالبة المتعلقة بحرية الإعلام والصحافة، ينبغي أن تمنع حرية الإعلام الفرصة للتعبير عن الوجه الحقيقي للواقع الجزائري ولتعزيز الوعي الديمقراطي. إلا أن التلفزيون العمومي ووسائل الاعلام الأخرى لا تزال محصورة في نطاق الدولة، حيث تخضع لآليات قانونية و مالية تخضعها مباشرة للسلطة. ومن بين هذه الآليات وجود مدونات قانونية[1] تتعلق بالمهنة الإعلامية، بالإضافة إلى خضوع معظم الصحف لمطبعة الدولة الوحيدة.

[1]– العسكري، زينب. *إشكالية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: الواقع والآفاق*، أطروحة دكتوراه ، تخصص فلسفة،جامعة وهران02،الجزائر، 2018–2019، ص133.

أما فيما يتعلق بإعلام المواطن في الجزائر، فإنه لا يزال بعيدا كل البعد عن تحقيق أهدافه ، خاصة في ظل انعدام الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، سواء الحكومية أو الخاصة، التي تروج للجوانب السلبية من خلال دعمها المطلق للسلطة الحاكمة، مما يؤدي إلى تحويل اهتمامات المشاهدين نحو المجالات الترفيهية، وصرفهم على القضايا السياسية، وتجاهل نقد السلطة السياسية[1]. و من أجل تفعيل هذا الأخير لا بد من اعتماد بعض المؤشرات:

– ان يكون الإعلام إيجابيا ، مما يتيح درجة من التفاعل الاجتماعي من خلال تعزيز الثقة بين المسؤولين والمجتمعات المحلية.

– أن يوفر الإعلام فرصا إيجابية لدعم الثقافة الوطنية، والإشادة بها، والتمسك بمضمونها، دون الانغلاق أو رفض نتائج التطور المعرفي.

– اعتماد أسلوب الحوار كوسيلة لتحقيق أدوات الأفراد، مع التأكيد على حرية الرأي، وتعزيز الحوار والمناقشة والنقد الإيجابي البناء.

– العمل على بلورة المفاهيم المتعلقة بالمواطنة، بطريقة تساهم في نشر الوعي بأهمية التوحد والتعاضد[2].

**ثالثا: تحقيق حرية الرأي والتعبير.**

– تساهم الديمقراطية التشاركية في ضمان تكاليف إدارة الدولة للأفراد الاكثر كفاءة و نزاهة، حيث تؤدي النقاش الحر بين الأحزاب السياسية إلى الكشف عن نقاط القوة و الضعف لدى كل منها. وهذا يمكن الناخبين من اتخاذ قرارات واعية بشأن من هو الأكثر تأهيلا لإدارة البلاد، مما ينعكس على خياراتهم الانتخابية.

[1]– فراحي، محمد. *الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر*، اطروحة الدكتوراه، ، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 03، 2022، ص133.

[2]– عون، طلال. وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، جامعة وهران، م. 01، ع.01، الجزائر،2007، ص91.

– تعزز مبادئ الحكم الرشيد من خلال تمكين المواطنين من التعبير عن مخاوفهم أمام السلطات . فإذا تمكن المجتمع من مناقشة أفكاره بحرية و دون خوف، و سمح للإعلام بتغطية هذه المناقشات، فإن الحكومة ستصبح على دراية بمخاوف المواطنين وستسعى لمعالجتها.

– تضمن الديمقراطية التشاركية أيضا أن يتم النظر بدقة في أي سياسات أو تشريعات جديدة من خلال النقاشات العامة، حيث يمكن للجمهور الذي يمتلك آراء قيمة حول أي قضية أن يطرح أفكاره على الحكومة. وتستطيع الحكومة اختيار ما يتناسب مع هذه الآراء، مما يساهم في تعزيز النقاش الحر حول أي تشريع. ويضمن أن يحظى أي قانون يصدر لاحقا بدعم شعبي، مما يزيد من احترام هذا القانون.

– تشجع الديمقراطية التشاركية على تنفيذ حقوق الإنسان، حيث تساهم في تحسين السياسات الحكومية في مختلف المجالات، بما في ذلك تمكين الصحفيين من لفت انتباه الحكومة إلى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وإقناعها باتخاذ إجراءات مناسبة حيالها[1].

من خلال ما سبق نستنتج آفاق أخرى:

– ضرورة توفر إرادة حقيقية من قبل الدولة في تنفيذ المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية.

– وجود إرادة قوية لدى الفاعلين الجمعويين المنتخبين للمشاركة في تفعيل هذه المقاربة ، إذ لا يمكن تحقيق الإصلاح دون وجود هذه الإرادة الفعلية.

– تأويل دستوري ديمقراطي يعزز من دور الفاعل الجمعوي كعنصر أساسي في التنمية و التشريع، مع ضرورة الإسراع في اصدار القوانين التنظيمية التي تؤسس للديمقراطية التشاركية.

[1]– عباش، عائشة. *إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي*، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،ص302.

– تأهيل المجالس المنتخبة وتجاوز العشوائية في الإدارة والتسيير، و الابتعاد عن المقاربة الاحادية في التنمية.

– العمل على دسترة الديمقراطية كنظام حكم يرتكز على مبادئي الحوكمة المحلية، وإعادة النظر في التنظيم الإداري بما يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

– ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وفقا لمبادئ المساواة والتخصص الوظيفي، مع ضمان الاستقلال العضوي دون تدخل أو ضغط من سلطة على أخرى[1].

**الفرع الثاني: تحديات**

**أولا: الجمود وغموض في القوانين وضعف آليات تطبيقها :**

– فتح أبواب المجالس المحلية أمام المواطنين يعتبر خطوة إيجابية نحو الشفافية و المشاركة، لكن دون توفير بنية تحتية مناسبة، تبقى هذه المشاركة شكلية. فالقاعات الصغيرة أو غير المهيأة تستثني فعليا جزءا كبيرا من المواطنين، خصوصا في حالات المواصيع ذات الطابع الجماهيري. تجاهل هذا الجانب يحول الحق في الحضور إلى امتياز محدود، و يعطي صورة غير جدية عن رغبة السلطات في اشراك الناس فعليا.

– في عصر الرقمنة تصبح وسائل الاتصال أداة حاسمة لديمقرطة العمل المحلي، لكن ضعف استعمال هذه الوسائل يؤدي غلى فجوة متزايدة بين المواطنين و صناع القرار المحلي. غياب استراتيجية تواصل متعددة الوسائط يفوت الفرصة على الجميع. و من دون إعلام محلي فعال، يظل العمل البلدي محاطا بالغموض، مما يقلص فرص التفاعل و المساءلة و المشاركة[2].

–تقييد رؤساء المجالس يفرغ المجالس من جوهرها كأداة لحكم محلي حقيقي. عندما يحرم هؤلاء من سلطة اتخاذ القرار أو تخصيص الموارد، فإنهم يتحولون إلى "واجهات تمثيلية" بلا تأثير عملي، مما يضعف الثقة الشعبية و يؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة.

---

[1]– بن شريف، محمد. العمل الجمعوي وآفاق الديمقراطية التشاركية، *منتديات الآفاق القادمة*، 2012.
تاريخ الاطلاع 1ماي 2025، الساعة 18:36. .http:// afaqkadima.yoo7.com

[2]– مزياني، فريدة. المرجع السابق، ص247.

المشكلة ليست في الأشخاص، بل في النظام القانوني نفسه الذي يكرس المركزية و يجعل من المشاركة المحلية مجرد واجهة لا تغير شيئا على الأرض. فالمطلوب هو تفويض فعلي للسلطات، ليكون للمجلس المحلية دور ملموس في التخطيط و التنفيذ.

– هذه اللجان، إن نظمت بشكل فعال، يمكن أن تكون منصات ذهبية للمشاركة المجتمعية المباشرة، خاصة في قضايا مثل البيئة. لكن غموض النصوص القانونية التي تؤطرها، و غياب التوعية بدورها، يحولها إلى هياكل شكلية تستحدث لأغراض إدارية فقط، دون روح أو حيوية. غياب المواطن عنها يفقدها شرعيتها و يجعل قراراتها متقطعة الصلة بالواقع الحل هنا يبدأ من مراجعة قانونية لهذه اللجان و توضيح آليات تشكيلها و مجالات تدخلها مع اشراك المواطنين في اختيار أعضائها.

**ثانيا: نقص الوعي لدى المواطن.**

–تراجع اهتمام الطبقة المثقفة بتولي المناصب القيادية على مستوى الجماعات الإقليمية، بالإضافة إلى ابتعادها عن تقديم أفكارها للهيئات المنتخبة نتيجة غياب التواصل وانعدام الثقة.

–انشغال المواطن بشؤونه الشخصية وابتعاده عن أداء دورة في المشاركة الاجتماعية والتنموية. حيث تقتصر مهمته على التصويت في الانتخابات المحلية.

–غياب دور المجتمع المدني الذي أصبح محدودا و يعتمد أساسا على الاستحقاقات الانتخابية، دون أن يساهم في تعزيز ثقافة الحوار و التوعية للمواطن بدوره على مدار السنة من خلال التجمعات واللقاءات الدورية.

–تراجع دور المعارضة السياسية الذي اصبح ضعيفا، دون تقديم بدائل جديدة وجادة على المستويين المحلي والوطني[1].

[1]– دريس، نبيل. *الديمقراطية التشاركية مقاربات في الديمقراطية التشاركية السياسية*، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 106.

- يرى بعض المواطنين أن الانخراط في الحراك السياسي يحمل نتائج غير مضمونة، و قد يؤثر سلبا على علاقتهم باسرهم وجيرانهم ، خاصة في حالة اختلاف التوجهات والقناعات.

**خلاصة الفصل الثاني:**

يتناول الفصل الثاني من المذكرة معوقات الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها، حيث تم تصنيف المعوقات إلى نوعين: قانونية وغير قانونية. ففي الجانب القانوني تم التركيز على معوقات المشاركة السياسية وعراقيل العمل الجمعوي، بالإضافة إلى تحديات المشاركة المحلية. اما على المستوى الغير قانوني فقد تمت الإشارة إلى عدة معوقات منها التعقيد الإداري الذي يتمثل في الإفراط استخدام مبدأ السرية من قبل الإدارة، فضلا عن ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.

وكذلك تم التطرق إلى انعدام الحس المدني الذي يتمثل في ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطن وقلة فاعلية المجتمع المدني أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى اقتراح حلول وآفاق لتفعيل الديمقراطية التشاركية بما في ذلك تعزيز الشفافية في العلاقة بين الإدارة والمواطن وتحفيز ثقافة المشاركة السياسية والمجتمعية وتمكين المجتمع المدني من لعب دور فعال في اتخاذ القرارات. وبالتالي فإن التكريس الأمثل للديمقراطية التشاركية يتطلب تفعيل الإطار القانونية والاجتماعية لتعزيز المشاركة المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

# خـــاتمـــــة

**خاتمة:**

تعـد الديمقراطيــة التشــاركية خيــارا اســتراتيجيا لتعزيــز الحوكمــة المحليــة وتكـريس مبـدأ مشـاركة المـواطن فـي تسـيير الشـأن العـام، خاصـة فـي ظـل التحـديات التـي تواجـه الانظمـة التمثيليـة التقليديـة، فهـي لا تقتصـر علـى مجـرد آليـة تقنيـة لإشـراك الأفـراد. بـل تمثـل ثقافـة سياسـية واجتماعيـة قائمـة علـى الاعتـراف بـدور المـواطن كشـريك فعلـي فـي صياغة القرار، من خلال آليات التشاور، الحوار والمساءلة.

ومـن خـلال هـذه المـذكرة التـي تناولـت إشـكالية ممارسـة الديمقراطيـة المحليـة فـي الجزائـر، تبـين لنـا أن هـذا التوجـه، رغـم تكريسـه فـي النصـوص الدسـتورية القانونيـة، لا يزال يواجه صعوبات في التفعيل على أرض الواقع.

فقـد تـم التطـرق فـي الفصـل الأول إلـى الإطـار المفـاهيمي والنظـري للديمقراطيـة التشـاريكة المحليـة، مبـرز خصائصـها، واهـدافها، وآلياتهـا وأسسـها، إضـافة إلـى مبررات دسترتها ضمن الإصلاحات الدستورية.

أمـا فـي الفصـل الثـاني، فقـد قمنـا بتشـخيص أبـرز المعوقـات التـي تحـد مـن ممارسـتها، سـواء كانـت قانونيـة أو غيـر قانونيـة، ثـم قـدمنا مجموعـة مـن الحلـول لتفريـز فعالية هذا النمط من الديمقراطية.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ غيـاب تجسـيد فعلـي للديمقراطيـة التشـاركية رغـم وجـود نصـوص قانونيـة تؤطرها.
- ✓ ضـعف التنسـيق بـين السـلطات المحليـة والمجتمـع المـدني، وانعـدام آليـات تضمن مشاركة المواطنين بشكل منتظم وفعال.
- ✓ نقـص الـوعي السياسـي لـدى المـواطنين، وغيـاب ثقافـة المشـاركة فـي تسـيير الشأن المحلي.
- ✓ عدم استغلال التكنولوجيات الحديثة في اشراك المواطن.

- ✓ انعدام التكوين في مجال الديمقراطية التشاركية لدى المنتخبين والمواطنين.
- ✓ وجـود عراقيـل بيروقراطيـة وهيكليـة تبطـئ مـن تفعيـل المسـار التشـاركي علـى المستوى المحلي.

وفـي هـذا الإطـار، فقـد أوصـلتنا الدراسـة إلـى جملـة مـن التوقعـات والاقتراحـات يمكن تلخيصها كالتالي:

- ✓ تفعيـل النصـوص القانونيـة المتعلقـة بالديمقراطيـة التشـاركية وتوضـيح آليـات تطبيقها على المستوى المحلي.
- ✓ دعـم قـدرات المجتمـع المـدني وتمكينـه مـن لعـب دور كشـريك فعلـي فـي التنميـة المحلية.
- ✓ تحفيز المواطنين على المشاركة من خلال حملات تحسيسية دورية.
- ✓ استحداث منصات رقمية محلية لتسهيل التواصل بين المواطنين والإدارة.
- ✓ تعزيـز مبـدأ الشـفافية فـي تسـيير الشـأن المحلـي وتوضـير المعلومـات للمواطنين.
- ✓ تشـجيع الميزانيـة التشـاركية كآليـة فعليـة لاشـراك المـواطن فـي تحديـد أولويـات الانفاق المحلي.
- ✓ احداث هيئة رقابية مستقلة لمتابعة تطبيق الديمقراطية التشاركية محليا.
- ✓ وضـع مؤشـرات لقيـاس مـدى التـزام البلـديات بتطبيـق مبـدأ الديمقراطيـة التشاركية.

وفـي الأخيـر يمكـن القـول أن الديمقراطيـة التشـاركية المحليـة فـي الجزائـر تظـل مشـروعا واعـدا، لكنـه بحاجـة إلـى تهيئـة الشـروط المؤسسـاتية والثقافيـة لضـمان نجاحـه، فـالمواطن لا ينبغـي أن ينظـر إليـه كمجـرد متلـق للقـرارات، بـل كفاعـل وشـريك أساسـي في بناء السياسات العمومية وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر و المراجع

## 1- المصادر

### أ- القوانين

أ- القانون رقم 11-10 ،المؤرخ في 22جوان 2011، المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسميةع.37، الصادرة في 03جويلية 2012.

## 2-المراجع:

### أ-الكتب:

- بعلي، محمد الصغير. الادارة المحلية الجزائرية ، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2013.

- بوقفة، عبد الله .اليات تنظيم السلطة دراسة مقارنة، الجزائر: دار الهدى، 2013.

- دريس، نبيل. *الديمقراطية التشاركية مقاربات في الديمقراطية التشاركية السياسية*، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

- منسي ، أحمد. *آفاق التحول الديمقراطي في تونس*، لبنان: المركز الوطني للدراسات والسياسات، 2014.

### ب-أطروحات الدكتوراه:

- العسكري، زينب. *إشكالية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: الواقع والآفاق*، أطروحة دكتوراه ، تخصص فلسفة،جامعة وهران02،الجزائر، 2018-2019.

- حناش، يمينة. *إشكالية تكريس الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، تخصص سلطة سياسية و حوكمة محلية ،جامعة قسنطينة03،الجزائر، 2019-2020.

- سويد، إبتسام . *أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الإنتخابي في الجزائر*، أطروحة الدكتوراة، تخصص سياسة مقارنة و سياسة عامة، جامعة بسكرة ، الجزائر 2019.

- علو ، وداد. *إشكالية تمويل الجماعات الإقليمية و مقتضيات الحكم الراشد في الجزائر* ، أطروحة الدكتوراة تخصص قانون إداري ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2016.

- فراحي، محمد. *الديمقراطية التشاركية كآلية لبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن في الجزائر*، اطروحة الدكتوراه، ، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 03، 2022.

- تكوك، خيرة. *الديمقراطية التشاركية كالية لترقية اداء الجماعات الإقليمية دراسة مقارنة :الجزائر_ تونس*، أطروحة الدكتوراة، تخصص إدارة محلية ، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023-2024 .

- قاضي خيرالدين. *الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر*، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، جامعة وهران 02، الجزائر، 2018-.2019

## ج-رسائل ماجستير:

- عباش، عائشة. *إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي*، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008.

## د-المجلات:

- أزروال، يوسف. "اللامركزية والانتقال إلى الحكم المحلي -بتوتس- المرتكزات القانونية والسياسية"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، جامعة تبسة، م. 08، ع.03،الجزائر ، 2021.

- السعيد، سليماني." الديمقراطية التشاركية كالية لتجسيد الحكم الراشد"، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة الجلفة ع.04، الجزائر،2020 ،

- بعوني ، حميدة ." المجتمع المدني و الأصلاحات السياسية في الجزائر (2011_2016)، *مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية* ، جامعة البليدة _2_، ع.10، الجزائر 2016.

- بلطرش ، مياسة ."عراقيل الديمقراطية التشاركية "، *مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية* ، جامعة الجزائر، م.15، ع.01، الجزائر، 2022.

- بن حدة، باديس. "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة تبسة، ع.10، الجزائر،2017.

- بن شرقي ، عريبي طاهر. نور الدين ،شاشو. " دور المجتمع المدني في تكريس لديمقراطية التشاركية عل المستوى المحلي"، *مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية* ، جامعة تيارت ، م.09، ع.01، الجزئر، 2023.

- بن يزة ، يوسف. فيصل ، خميلة ."الديمقراطية التشاركية كالية لتفعيل الحوكمة المحلية على المستوى المحلي"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة باتنة، م.06، ع.01، الجزائر 2019.

- بهلول ، سمية. بوبكر ، فارس " دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، *مجلة الحقوق الحريات* ،جامعة محمد لمين دباغين ، م.05، ع.02،الجزائر، 2019.

- بوبكر ، بختي. "تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر"*مجلة الدراسات و البحوث القانونية*"، جامعة طاهري محمد بشار، م.05 ،ع.01، الجزائر ، 2020.

- جمال قتال، نذير شوقي، "الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والاهمية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 01، جامعة غرداية، 2019.

- حرودي، سهام ".الديمقراطية التشاركية المحلية، مقارنة مفاهيمية"، *مجلة الفكر*، جامعة بسكرة ، م .10، ع.02، الجزائر،2015.

- حموم ، فريدة ."المعيقات السياسية أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية فعلية في الجزائر"، *مجلة أبحاث قانونية و سياسية* ، جامعة جيجل، ع.07، الجزائر،2018.

- حموني،محمد . إبراهيم، يامة."الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقاتها في القانون الجزائري"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة أحمد دراية، أدرار، م.02، ع.02،الجزائر ، 2019.

– خليفي، وردة." آليات تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" ، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*|، جامعة خنشلة، م. 10، ع.02، 2023،الجزائر.

– خيذر، جميلة. "مستلزمات وآليات تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*، جامعة تيزي وزو ،م. 10، ع.02، جامعة تيزي وزو، 2022،الجزائر.

– خيرة تكوك، "واقع الديمقراطية التشاريكة بين التشريع والتطبيق في التجربة التونسية وآفاقها المستقبلية"، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد01، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–، 2024.

– درقام، نادية." الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية ،مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ،م .05،ع.01، الجزائر،2019

– درقان،نادية. "الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية"، *مجلة أبعاد*، جامعة وهران02، م. 05، ع.01، الجزائر ،2019.

– دندان، بختة، "تجليات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة مصطفى اسطنبولي –معسكر–، م. 15، ع.01،الجزائر، 2022.

– دوش،الهادي. "آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في تسيير المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة حمة لخضر، م.21،ع. 01، الجزائر،2021.

– رحماني، جهاد عزوزي ، بن عزوز. "الديمقراطية التشاركية في المجالس ال"محلية المنتخبة بالجزائر واقع و افاق "، *مجلة العلوم القانونية و الأجتماعية* ،جامعة زيان عاشور الجلفة، ع.09، الجزائر، 2018.

– رداس ، مسعودة .عبد الله ، غالم ." فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية ، *مجلة الناقد للدراسات السياسية* ، جامعة بسكرة ، م.03، ع.01، الجزائر ، 2019.

– روباش، سمراء. "تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من خلال تجارب دولية لتحقيق الامن البيئي"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، م.09، ع.01،الجزائر، 2025.

– زاوي، رفيق." الديمقراطية التشاركية دراسة جينالوجيا وتطور المفهوم "، مجلة البحوث السياسية والادارية ، جامعة عبد الرحمان ميرة، م .06، ع.01، الجزائر ، 2017.

– زرواني،رشيد. مهدي ،عوامر. "القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر، التطور والطموح فالتحيات"، *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، جامعة برج بوعريريج، ع.22، الجزائر،2017.

– سويقات ، الأمين."دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية:دراسة حالتي الجزائر و المغرب "، *مجلة دفاترالسياسة و القانون* ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع.17، الجزائر، 2017.

– شريط،عابد . جلول ياسين، بن الحاج. "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية"، دراسة حالة الجزائر، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، ع.10، الجزائر،2016.

– صافة ،محمد. ابتسام، مقدم. "الديمقراطية التشاركية: الإشكالية التنموية من منظور تشاركي"، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، جامعة وهران 02، محمد بن أحمد، م.04، ع.02،الجزائر، 2019.

– عديسة ، شهرة ." دور القطاع الخاص في إستحداث مناصب الشغل في الجزائر_دراسة قياسية للفترة (1955_2018)باستخدام نموذج ARDL ،*مجلة العلوم الإنسانية*،جامعة محمد خيضر ، م.20، ع.02، الجزائر، 2020.

– عولمي، نسيمة." تشخيص نظام الادارة المحلية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية"، جامعة باجي مختار م .03،ع .04، الجزائر،2019

– عون، طلال. وسائل الإعلام وترسيخ قيم المواطنة، *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*، جامعة وهران، م. 01، ع.01، الجزائر،2007.

– عيساوي، عزالدين." الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية"، *المجلة الاكاديمية للبحث القانوني*، جامعة بجاية، م12.، ع02. ،الجزائر، 2015.

– غزيز ، محمد الطاهر." دسترة الديمقراطية التشاركية في التجربة الجزائرية _الأبعاد و الرهانات ، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية*، جامعة ورقلة، م.06، ع.02، الجزائر 2022.

– قليل ، علاء الدين. " المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الوجود و المنشود " ، المشاركة في صنع القرار و تطبيقه نموذجا ، *مجلة دفاتر السياسة و القانون* ، جامعة 20أوت1955، م.14، ع.02 الجزائر ، 2022.

– لالوش ، سميرة ." المجتمع المدني و دوره في تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر ، *مجلة الفكر القانوني و السياسي* ، جامعة أمحمد بوقرة، م.06، ع.01، الجزائر ، 2022.

– لصلج ، نوال. " الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية، رقم 10-11، *مجلة الحقيقة* ، جامعة à2 أوت 1955، م.17، ع.03، الجزائر، 2018.

– مجادي ، رضوان. " الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية الشفاهية : مدخل في دور المجتمع المدني " ، *مجلة تحولات*، جامعة سعيدة ، ع. 02، الجزائر، 2018.

– مزيان فريدة، الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العملي، مجلة الباحث في اللدراسات الأكاديمية، المجلد06، العدد01، 2019.

– مزياني، فريدة. "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العملي"، *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*،جامعة قسنطينة3، م.06، ع.01، الجزائر،2019.

– مقورة، مفيدة. "الديمقراطية التشاركية، توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد" ،*مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الأغواط، م.05، ع.01، الجزائر .

– ميساوي، حنان ." مشاركة المواطن كالية لتفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية بين التكريس القانوني و إشكالات التطبيق" ، *مجلة العلوم الإجتماعية و القانونية* ، المركز الجامعي مغنية، م.05، ع.02، الجزائر، 2020 .

– نوغي ، نبيل .علاء الدين ، يوسفي. "المجتمع المدني كالية لتفعيل الديمقراطية التشاركية و تحقيق التنمية المحلية (الجزائر نموذجا)" ، *مجلة الدراسات القانونية المقارنة* ، م .06، ع01.، الجزائر 2020.

- يالجيلالي، خالد محمد يالجيلالي. "مقارنة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية "، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون ، م. 04 ،ع.02 ، الجزائر ، .2019.

- يخلف، عبد الرزاق. إلهام، كيسرة ."دور آليات الديمقراطية اللتشاركية في إنجاح التخطيط المحلي للتنمية في البلدية، دراسة حالة بلدية الصومعة"، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، جامعة البليدة 02، م. 12، ع .01، الجزائر،2023.

أحميداتو ، محمد. " مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية تكريس لمبدأ سيادة الشعب" ، *مجلة البحوث القانونية و السياسية*، جامعة الجزائر01، ع06.، الجزائر،2016.

بالة، زهرة." مجال صلاحيات الوالي في ظل قانون الجديد" ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي م.02 ،13ع .01الجزائر، 2020

ركاش، جهيدة . المجتمع المدني و التحدي الديمقراطي في الجزائر : دراسة في المؤثرات و بحث في اليات التمكين" *دفاتر السياسة و القانون* ، جامعة بن علي ، م14.، ع.01، الجزائر ، 2022.

عساسي، ناصر." الديمقراطية التشاركية النموذج الجديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر نموذجا" مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ،جامعة باجي مختار، م.09 ،ع .02، الجزائر، 2022

قوادرية،بورحلة. "التداول السلمي على السلطة"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، جامعة الجزائر ،ع.06، الجزائر.

## ذ- المواقع الإلكترونية:

- الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس،
http:// www.crimarseille.org/sites/default/filles/newsite/ARABE-Democratie-locale. Et Participation. Citoyenne 2014.

- صلاح احمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني "حالة مصر"،
.com/upload/book/book-11796.pdf.https://www.mobt3ath

- محمد بن شريف، العمل الجمعوي وآفاق الديمقراطية التشاركية، منتديات الآفاق القادمة، 2012
http:// afaqkadima.yoo7.com.

# الفهرس

# فهرس المحتويات

**العنوان** **الصفحة**


شكر و عرفان

إهداء

مقدمة ..... 06-01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر..... 08

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية المحلية..... 09

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية..... 14-09

المطلب الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية و أسسها..... 18-15

المطلب الثالث: آليات الديمقراطية التشاركية المحلية..... 22-19

المبحث الثاني: مبررات الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر..... 23

المطلب الأول: دوافع تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ..... 24-23

المطلب الثاني : أثار دسترة الديمقراطية التشاركية المحلية ..... 28-25

المطلب الثالث : الفواعل المساهمة في تطبيق الديمقراطية التشاركية المحلية ..... 38-29

الفصل الثاني : معوقات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية و سبل تفعيلها..... 41

المبحث الأول: معوقات تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر ..... 42

المطلب الأول: معوقات قانونية ..... 46-42

المطلب الثاني : معوقات غير قانونية ..... 53-47

المبحث الثاني: حلول و آفاق التكريس الأمثل للديمقراطية التشاركية المحلية..... 54

المطلب الأول: خطوات تحقيق الديمقراطية التشاركية الفعالة محليا..... 56-54

المطلب الثاني: آفاق تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر..... 63-57

خاتمة..... 67-66

قائمة المصادر و المراجع..... 73-69

فهرس المحتويات..... 74

**ملخص الدراسة:**

تعتبر الديمقراطية التشاركية نموذجا حديثا ومتقدما من الممارسات الديمقراطية حيث بدأت عدة دول، بما في ذلك الجزائر في تطبيقها كوسيلة لتجاوز الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات. تعتمد هذه الديمقراطية على اشراك المواطنين والجهات الفاعلة المتنوعة. في صياغة السياسات العامة وصنع القرار، من خلال آليات متعددة تشمل المشاورات، الحق في الحصول على المعلومات، حيث تساهم هذه المشاركة في تعزيز الشفافية وتحقيق العدالة، كما تمنح المواطنين دورا فعالا في تحديد اولويات التنمية المحلية.

على الرغم من ان الدستور الجزائري قد أقر مبدأ المشاركة في الإدارة المحلية ضمن الإصلاحات القانونية الأخيرة، إلا ان الواقع يكشف عن وجود العديد من العوائق التي تعيق تطبيق هذا التوجه، على أرض الميدان. فغياب التنسيق بين الفاعلين، وضعف الإمكانيات، والمركزية الإدارية مازالت تشكل تحديات حقيقية امام تفعيل هذا النموذج الديمقراطي.

وعليه، يمكن القول ان الديمقراطية التشاركية تمكن من دفع عجلة التنمية إذا توفرت آليات فعالة تضمن مشاركة المواطن في اتخاذ القرار المحلي بشكل حقيقي ومنظم.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية التشاركية، المشاركة في اتخاذ القرار، التنمية المحلية.

**Abstract :**

Participatory democracy is considered a modern and advanced model of democratic practice, and several countries, including Algeria, have begun implementing it as a means to move beyond traditional methods of decision-making. This form of democracy is based on invobving citizens and various stakeholders in the formulation of public policies and decision-making through multiple mechanisms, such as consultations and the right to access information.Such participation contributes to enhancing transparency, achieving justice, and granting citizens an active role in determining local developement priorities. Although the Algerian constitution has endorsed the principle of participation in local governance within recent logal reforms, the reality reveals many obstacles hindering its implementation on the ground. The lack of coordination among stakeholders,limited resources and administrative centalization remain significant challenges to activating this democratic model.

Therfore, it can be said that local participatory democracy can drive developement forward, provided that effective mechanisms are in place to ensure genuine and organized citizen participation in local decision-making.